جامعة د. مولاي الطاهر بسعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور المجتمع المدني في التأثير على السياسة التعليمية في الجزائر (دراسة الحركة النقابية)

مذ رة لنيل شهادة الماستر في السياسات العامة والتنمية

من ا داد الطالب : تحت اشراف ا ستاذ :

بكوش جمال ا ين. – بن زايد .

بوخريص محمد ف جي.

- لجنة المناقشة :

ا ستاذ خنفوسي عزيز رئ سا و مناقشا .

ا ستاذ بن زايد امحمد مشرفا و مناقشا .

ا ستاذ شاربي محمد مناقشا .

2016/2015

المقدمة

- يعد المجتمع المدني من المصطلحات التي شهدت انتشارا واسعا في السنوات ألخيرة على المستوى ألكاديمي و السياسي دولياً أو محلياً، و برغم انتشار هذا المصطلح، إل أن هناك صعوبة في تعريفه بشكل جامع مانع و ذلك نتيجة لعدة عوامل من بينها أن المجتمع المدني من المصطلحات التاريخية التي تعرضت إلى تغيرات كثيرة على مر العصور، كما أن المهتمين بمفهوم المجتمع المدني و المتحدثين عنه لديهم خلفيات و تجارب سياسية و اقتصادية و اجتماعية مختلفة مما أدى إلى فهمه و التعبير عنه بطرق متباين.

- وقد استفاد مفهوم المجتمع المدني في تطوره وانتشاره من التغيرات التي حصلت على الساحة الدولية، كان أهمها اعتناق الكثير من دول العالم للديمقراطية، واهتمام الدول الغربية وعلى رأسها الواليات المتحدة بدعم منظمات المجتمع المدني كأحد الوسائل الرئيسية في نشر الديمقراطية عبر العالم، كما سعت الدول غير الديمقراطية لتوظيف هذه المنظمات غير الحكومية كوسيلة للسيطرة على مختلف شرائح المجتمع ودعما لشرعية سلطتها.

- والمجتمع المدني هو من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العالقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهى عالقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضى والتفاهم واالختالف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة ألوقات التي يستدعى فيها ألمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العالقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوي، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة

االساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى االمر ذلك من جهة أخرى.

- اما في ما يخص السياسة التعليمية فلها أبعاد اجتماعية و تعليمية و تربوية و ثقافية فهي اجتماعية با عتبار ان التعليم نظام أجتماعي يؤثر في المجتمع و يتأثر به و هي تعليمية تربوية ألنها تطبق في مجال التربية و التعليم بأمكانياتها المادية و البشرية .

كما تظهر أهمية السياسة التعليمية و عالقتها مع المجتمع المدني

في وضع الخطط الزمنية و البرامج التربوية لتحقيق جملة من االهداف و في تحديد االطر و المبادئ و القيم التي تسير على ضوئها السياسة التعليمية .

تسعى وزارة التربية و التعليم التي على رؤسها السيدة الوزيرة نورية بن غبريط , إلى تطوير التعليم العام من خالل تطوير أداء المنظومة المدرسية ذاتها ، وتحويل المدرسة إلى بيئة تربوية ممتعة "مدرسة

ّ

الغد" ، خصبة للتعلم والتربية ، مالئمة للمستقبل ، وفق منظور تخطيطي واقعي ، منظم يستشرف المستقبل ، وينفتح على المجتمع بكافة مؤسساته العامة و الخاصة , ويوسع من دائرة البدائل والحلول ، ويجعل من المدرسة - بجميع عناصرها محورا للتطوير, و يتناول بقية المنظومة التعليمية بالتطوير باعتبارها جهات ءاسناد وتعزيز للمدرسة .

أسباب اختيار الموضوع :

كان الختياري هذا الموضوع عدة أسباب، من أهمها:

1-أهمية هذا الموضوع ومكانته العلمية؛ حيث يتكلم عن السياسة التعليمية في الجزائر بصفة عامة و المجتمع المدني و سبل تفعيل و التأثير بينهما , كما يكتسب هذا الموضوع اهمية و مكانة كبيرة في المجال السياسي بحيث هو موضوع حديث.

2- تكمن في رغبات الباحث في االهتمام الشخصي و دخول مجال البحث حول موضوع المجتمع المدني

3- أسباب تتعلق بمحاولة التوصل إلى حقيقة ما، وكشف الغموض عن قضية تأثير منظمات المجتمع

المدني في الساحة السياسية، وتوضيح وتفسير كافة الخبايا واألسرار التي تقف هذا الموضوع.

4- أسباب تتعلق باختيار مواضيع لم يبحث فيها أشخاص آخرون من قبل، رغم إنها تشكل أهمية كبيرة، وكذلك قلة وضعف المعلومات الواردة حولها، فيجد الباحث أنها تستحق الجهد المبذول فيها،وأنها ستضيف الكثير للمعرفة.

فهذه أهم ألسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع .

أهمية الموضوع :

انطالقا مما سبق تبين ان االهتمام بالمجتمع المدني و السياسة التعليمية موضوعين هامين , كما تبين لنا قيمة اسهام و دور المجتمع المدني في التأثير على السياسة التعليمية , بحيث ان هذا ألخير عرف نموا واضحا من الوجهة البنائية و برزت أهميته من الجانب الوظيفي من حيث مدى فعاليته و تأثيره على ديناميكية السياسة التعليمية و رسمها .

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية الدراسة دور مؤسسات الجتمع المدني و منها النقابات العمالية و جمعية أولياء التالميذ و مختلف الجمعيات اللتي لها دخل في قرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية .

أهداف الدراسة :

الدراسة وقراءة الكتب هي مفتاح العلم ومدخله، وبالعلم تزدهر ألمم وتتقدم، وترقى النفس البشرية، فمن يعلم بالشئ ويعرف خفاياه ليس كالذي يطلق ألحكام جزافاً عليه، فهذا إلنسان هو جاهل وهو عدو نفسه، نظراً لما انطوى عليه من تخلف ورجعية جعاله في القاع عند الذيل وأبعداه عن المقدمة والرأس، كل هذا ألنه لم يستطع أن يجبر نفسه على أن يدرس ويلتهم العلم التهاماً، ويبحث في أعماق النفس إلنسانية ويغوص في خفايا ألشياء ومكنوناتها، ويدرس ألسباب الكامنة وراء الظواهر ليتقي شرها، ويتنقل بين معجرات العقل البشري عبر مسيرة إلنسانية الطويلة والتي تطورت تطوراً مذهالً خالل ألايام وألسابيع وألشهر والسنين والعقود والقرون وألفيات المتعاقبة.

أن الدراسة في مضمونها الحقيقي تهدف الى رصد و تحليل المجتمع المدني بصفة عامة أو دراسة مدى فعاليات منظماته , في تحقيق االهداف المرجوة و أللليات التي تعتمد عليها , كما تتطرق هذه الدراسة الى ماهية السياسة التعليمية و دراسة جميع الجوانب المراد معرفتها .

أشكالية الدراسة :

الى أي مدى يأثر المجتمع المدني على السياسة التعليمية ؟

و في هذا ألطار يمكن طرح مجموعة من ألسئلة الفرعية :

ما هو المجتمع المدني و السياسة التعليمية بصفة عامة ؟ و ما دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على قرارات الفاعلين في السياسة التعليمية.

الفرضيات :

لألجابة على هذه األشكالية المطروحة و التساؤالت الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

- كلما كانت تنظيمات المجتمع المدني فعالة و أكثر حيوية و قوة كلما ساهمت في التأثير على السياسة التعليمية .

- السياسة التعليمية الناجحة تنتج عن طريق مجتمع مدني قوي .

المناهج المستعملة :

اوال :المنهج التاريخي الذي من خا استطعنا جمع جميع المعلوما ت المتعلقة بالموضوعين المجتمع المدني و السياسة التعليمية .

ثانيا : منهج دراسة حالة و قد درسنا حالة النقابات في الجزائر و مدى تأثيرها على السياسة التعليمية.

صعوبات الدراسة :

- قلة المراجع في ما يخص موضوع عالقة المجتمع المدني و تاثيرها في السایاسة التعليمية بالجزائر .
- صعوبة االتصال بجمعيات أولياء التالميذ و النقابات التربوية

الفصل الأول:
الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني و السياسة التعليمية.

الفصل ألول: االطار المفاهيمي للمجتمع المدني و السياسة التعليمية.

أضحى المجتمع المدني اليوم أحد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، كونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطه وطرح أفكاره وإبداء آرائهم وتوجهاتهم، من خالل ممارسة مختلف ألنشطة التي من شأنها أن تساهم في تطوير الفرد و المجتمع و الدولة ككل، في مختلف الحاالت سواء السياسية منها أو االجتماعية أو االقتصادية والفكرية الثقافية خاصة في ظل التقلبات و التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم والثورة المعلوماتية و التبادل المكثف للثقافات و المعارف وحتى العادات و التقاليد فيما يعرف بمفهوم العولمة و القرية الكونية.

ومن خالل هذا الفصل سنتعرض لكل ماله عالقة بمفهوم المجتمع المدني،و السياسة التعليمية تحت عنوان اإلطار المفاهيمي للمجتمع المدنيو السياسة التعليمية، بتقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث ألول: االطار المفاهيمي للمجتمع المدني.

المبحث الثاني: ماهية السياسة التعليمية.

المبحث ألول: االطار المفاهيمي للمجتمع المدني.

المطلب ألول: تعريف المجتمع المدني.

استقطب موضوع المجتمع المدني اهتمام العديد من المفكرين والباحثين الذين قاموا بطرح تعاريف مختلفة للمجتمع المدني كل حسب زاوية نظره ومنطلقاته، وذلك منذ عصر النهضة ألوروبية إلى اليوم، وعليه قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين ،ألول خصصناه للمفهوم الغربي للمجتمع المدني، والثاني للمفهوم العربي للمجتمع المدني .

أوال: المفهوم الغربي للمجتمع المدني

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بتطور الفكر السياسي الغربي، ال سيما مع تطور نظرية العقد االجتماعي، التي وضع أسسها ألولى المفكر البريطاني توماس هوبز، الذي برر شرعية الملكية المطلقة خاصة وأن هذه ألخيرة تزامنت مع نضج مسألة فصل الدين عن الدولة "العلمانية" في أوروبا. [1]

ولقد أكد "هيغل" في تحديده للمجتمع المدني بأنه تلك " التنظيمات واألنشطة التي تقوم على أساس تعاقد حر بين األفراد خارج إطار العائلة والدولة" يعني ذلك أن المجتمع المدني في مفهومه العام يختلف عن السلطات والتنظيمات السياسية .

ويعرفه "غرامشي" بأنه مكون من مكونات دولة الطبقة، بينما يكون المجتمع السياسي الكون اآلخر " فهو إذن " مجموع التنظيمات والمؤسسات التي تحقق التوافق حول المجتمع السياسي وبالتالي دف إلى هيمنة مجموعة اجتماعية على المجتمع ككل هذه التنظيمات والمؤسسات هي الكنيسة والنقابة والمدرسة وغيرها[2]

أما ماركس فقد نظر إلى المجتمع المدني بإعتباره اآلساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العالقات المادية لألفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى اإلنتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات .

أما "ألكيس توكفيل" فقد أشار في كتابه الديمقراطية في أمريكا إلى تلك السلسلة الالمتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي

الوضعية اآلخالقية والفكرية للشعب [3].

1. عبد الوهاب بن خليف، المدخل إلى علم السياسة . دار قرطبة للنشر والتوزيع ،.المحمدية)الجزائر(: 2010.ص111
2. منصور مرقومة، المجتمع المدني و الثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع و النظرية، مجلة دفاتر السياسة و القانون. جامعة ورقلة:)الجزائر(، يوم03/04-11-2015.ص303
3. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،لبنان،2000.ص73

وفي تعريف ألستاذ "ستيفن ديلو Steven Deûle" :أنه أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات، غالبا ما يطلق عليها مجموعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، هذه التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية

لسلطة الدولة، تشير إلى حيز مستقل يتوفر لألفراد االنضمام إليها و أحد الجوانب المهمة في ا تمع المدني أنه كحيز مستقل، يعمل كمصد ضد سلطة الحكومة المركزية.

ثانيا: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي

أن االستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، يطرح في تحديدات متباينة بنية ومضمونا. ففي إطار البنية، يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية و حديثة. ويعرف على أنه :

" مجموعة المؤسسات والفعاليات واألنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة ، باعتبارها الوحدة ألساسية التي ينهض عليها البنيان االجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصيغة الرسمية من ناحية أخرى، بمعنى أنه بشكل عام كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة ، هذه التنظيمات في تحديدها للمجتمع المدني متأثرة بالمفهوم الهيغلي للمجتمع المدني .

قسم آخر يحصر المفهوم بالبنى الحديثة، المجتمع المتمدن، أي قرين الحداثة. وفي هذه الحالة يعرف بأنه :

"مجمل التنظيمات غير إلرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة ألعضائها " وبأنه كذلك المجتمع الذي تنظم فيه العالقات بين أفراده على أساس الديمقراطية. يعني المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن، السياسية واالجتماعية واالقتصادية والثقافية، في حدها ألدنى على ألقل. أنه بعبارة أخرى، المجتمع الذي تقوم فيه "دولة المؤسسات " بالمعنى الحديث ل " المؤسسة " البرلمان والقضاء المستقل وألحزاب والنقابات و الجمعيات. [1]

[1] .أحمد شكر الصبيحي، مرجع سابق. ص80

تعريف مركز دراسات الوحدة العربية: الذي تبنى هذا التعريف خالل ندوة فكرية نظمها عام 1992 حول " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية بأنه :

" المؤسسات السياسية واالقتصادية واالجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقالل عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، كاألحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين و الجمعيات الثقافية التي دف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا التجاهات أعضاء كل جماعة أغراض لإلسهام في العمل االجتماعي لتحقيق التنمية "[2]

ويعرفه الدكتور "العربي ولد خليفة" في سياق حديثه عن المجتمع المدني الجزائري بأنه " شبكة منظمة أو شبه منظمة من النخب والقيادات السياسية والثقافية واالجتماعية تتمتع بالقدرة على الحركة والرد السريع والتأثير على مراكز القرار واألعالم بوجه خاص .....وتضم المحامين والمهندسين والمناضلين والنقابيين أو الصحافيين والضباط واألساتذة والمفكرين والطالب والمعلمين الخ "[3]

وقد عرفه "مازن غرايبة" على أنه: "مجموعة من المؤسسات و التنظيمات التطوعية الحرة التي تمأل المجتمع العام بين ألسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم و معايير االحترام و التراضي و التسامح واإلدارة السليمة للتنوع و الخالف" [4]

[2].د. عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق،ص112

[3] .. منصور مرقومة،مرجع سابق. ص[4] 303 .محمد احمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي"نموذج ألاردن". دار حامد للنشر و التوزيع، عمان)ألاردن(، 2012 .ص29

المطلب الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني.

يلقى مفهوم المجتمع المدني اهتماما متزايدا من طرفا الدارسين و الباحثين، نظرا لألهمية الدور الذي يلعبه على الصعيد الوطني و اإلقليمي و الدولي، وفي المجال السياسي و االقتصادي و االجتماعي خاصة في ظل التطورات والتغيرات السريعة، ومنه ال بد من التطرق إلى نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني من خالل تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نخصص ألول للفكر الغربي في حين نخصص الثاني للفكر العربي.

أوال: نشأة وتطور المجتمع المدني في الفكر الغربي.

يجمع الباحثون و الدارسين على الطابع الغربي، وذلك تبعا لنشأته ألولى التي انطلقت من عصر النهضة في أوروبا خالل القرنين السابع عشر و الثامن عشر ليعرف بعد ذلك المفهوم تطورات و استخدامات مختلفة، إال أن هناك بعض الدارسين الذين يرجعون نشأته إلى الفكر اليوناني القديم، حيث أن االستعمال ألول لهذا المفهوم أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقانون" إال أن هناك شبه إجماع على أن ظهوره ألول بشكله المعاصر، تبلور في مرحلة عصر ألنوار و التي مهدت لقيام الثورة البرجوازية، وعلى رأسها الثورة الفرنسية، حيث ناقش كبار المفكرين أمثال: هوبس، ديد رو، ماندفيل، روسو، هيغل، وأدم سميث مفاهيم جديدة مثل الوطن و الدولة و المجتمع المدني لتبرز بعد ذلك مدرستان في القرن التاسع عشر انشغلتا بمفهوم المجتمع المدني وهما المدرسة اللبرالية و المدرسة الماركسي.[5]

ومادام أن المفهوم نشأ في الصراع السياسي و االجتماعي الذي عرفه ا تمع ألوروبي فأنه من الطبيعي أن تتباين آلراء حوله، إال هناك نقطة تكاد تكون محل إجماع بين المفكرين الذين أولوا عناية خاصة للمفهوم، وهي النظر إليه من جانب المقارنة بينه وبين الدولة من حيث الدور، فهناك من جعله مقابال لدور الدولة، وهناك من جعله متالزم مع مفهوم الدولة. و مهما تباينت آلراء فأنه ال يمكن تجاهل دور الدولة في مدى فاعلية المجتمع المدني من حيث تطوره و تدهوره.[6]

ومنه وجد مفهوم المجتمع المدني أساسه الفكري و النظري فيما عرف في أوروبا بنظريات العقد االجتماعي، و التي بادر ا كل من "توماس هوبز"، " جون لوك" و"جون جاك روسو"، حيث اعتبر المجتمع المدني وفق هذا المنظور أنه حالة إنتقال من الحياة الطبيعية إلى االجتماعية، و ما ميز هذه النظرة أ ا لم تكن تفصل بين ا تمع المدني و الدولة.

ومع تطور المجتمعات البشرية في أوروبا و تعقد البنية االجتماعية و السياسية، ارتقى مفهوم المجتمع المدني و بات مجال هام لمفكري القرن التاسع عشرة، حيث تبلورت النظرة الماركسية للمجتمع المدني في إطار المجتمع الطبقي، وربطت حرية الفرد بشرط التحرر السياسي و االجتماعي، و االهتمام بالصراع الطبقي ودور الطبقة العاملة في انتصار الثورة في ظل مجتمع اشتراكي منظم يحكم فيه الشعب نفسه بنفسه بعد القضاء على الدولة البرجوازية وتأسيس الدولة الديمقراطية الشعبية.[7]

كما خضعت الماركسية لتطوير جدي على يد الفيلسوف إليطالي " انطونيو غرامشي" الذي درس ظاهرة المجتمع المدني في سياق بحثه عن الوسيلة التي تحقق الثورة االشتراكية في دولة رأسمالية غربية، وهي ايطالية بالتحديد في النصف ألول من القرن العشرين .

[5] .كريم بركات ،مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، مذكرة تخرج . جامعة: الجزائر، 2005. ص[6] 7 .الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح ،المجتمع المدني و أبعاده الفكرية. دار الفكر المعاصر، لبنان،2003. ص[7] 14 .كريم بركات، مرجع سابق. ص8

ويقول غرامشي في احد النصوص الهامة من "دفاتر السجن" ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقين أساسيين أألول المجتمع السياسي أو الدولة و الثاني يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة من التنظيمات ويحتوي المجتمع المدني عند غرامشي على العالقة الثقافية أليديولوجية، ويضم النشاط الروحي العقلي .

بعد اإلضافة التي قدمها غرامشي لم تظهر أية دراسة أخرى عن موضوع المجتمع المدني، بسبب انتشار الحروب بشكل كبير وخاصة الحرب العالمية أألولى و الثانية، مما لم يتيح الفرصة لطرح مفهوم المجتمع المدني سواء على المستوى الوطني أو الدولي ،إلى غاية منتصف القرن العشرين أين أعيد طرح هذا المفهوم بنوع من التحديث بعد التغيارات التي شهدتها أوروبا الشرقية واألنظمة الدكتاتورية في أواخر السبعينات وظهور موجات التحول الديمقراطي ما دعا إلى ضرورة وجود المجتمع المدني كمؤشر للديمقراطية.

كما يرجع السبب كذلك إلى التحوالت االقتصادية واالجتماعية التي عرفتها أوروبا الغربية وهذا ما تطلب ضرورة وجود مجتمع مدني قوي يكون ضابط اجتماعي فعال قادر على فرض الرقابة على السلطة الحاكمة و بالتالي أصبح اليوم المجتمع المدني في الدول المتقدمة مركز لقيادة السلطة، وتعاظم دوره ليمتد تنظيمه إلى المستوى العالمي. [8]

[8]فيروز حنيش ،اشكالية المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر)1989- 2005(، مذكرة تخرج . جامعة: الجزائر ،2008.ص21

ثانيا: المجتمع المدني في الفكر اإلسالمي العربي .

قام بعض المؤلفين العرب تقديم دراسات في موضوع المجتمع المدني، انطالقا من عهد ما قبل الهجرة، ثم ظهور الدولة-المدينة وما نتج عنها من صيغة إسالمية للمجتمع المدني .

حيث يعتبر بعض الكتاب العرب أن تجربة المجتمع المدني و الذي مثلته دولة الرسول)ص(و استمرت حتى العهود اإلسالمية المتأخرة هي تجربة رائدة تسجل لإلسالم في هذا الميدان، ومن مالمح هذا المجتمع نجد رضوخ السلطات القضائية للمطلب الجماهيري، كما كان لتنشئة ألفراد وإعدادهم دينيا و أخالقيا ومعرفيا نصيب من خالل حلقات الوعظ واإلرشاد مما ساهم في تشكيل مجتمع منظم ومنه قيام مؤسسات اجتماعية إسالمية تقوم بأدوار فعالة في إنماء المجتمع .[9]

فإذا عدنا إلى علم االجتماع اإلسالمي المستند إلى الحضارة العربية اإلسالمية، و انطالقا من النصوص و الممارسات فأننا نجد أن مفهوم المجتمع المدني ليس بدخيل عن الحضارة اإلسالمية، إذ أن الدولة و المجتمع و الحكومة وفقا لتشريع اإلسالم كانت تمثل مجتمع مدني ،ومنه نجد أن هناك ممارسات للمجتمع المدني حتى وأن لم يستعمل كتعبير .[10]

ويضيف "وجيه كوثراني" أن مصطلح المجتمع المدني قد استخدم عند "الفارابي" وابن خلدون، فاألول كتب عن المدينة الفاضلة و السياسة المدنية و الثاني كتب عن السياسة المدنية التي يميز بينها وبين السياسة المحكومة بوازع الحاكم المستند إلى شرع منلً كما يميزها عن السياسة بقوله:} وما تسمعه من السياسة المدنية فليس من هذا الباب، و أنما معناه عند الحكماء ما يجب أن يكون عليه كل واحد من ذلك المجتمع في نفسه وفي خلفه حتى يستغنوا عن الحكام رأسا { [11]

إن التصور الخلدوني للمجتمع المدني هو ما يحاول أن يصل اليه الفكر الغربي اليوم بفصل المجتمع المدني عن الدولة. حيث استقى ابن خلدون تصوره من الواقع المعاش في القرن الرابع عشر، فقد كان آنذاك طوائف الحرف و الصناعات و التجار وكان هناك شيخ التجار الذي يعين بإجماع التجار، ويشترط فيه أن يكون صاحب دين و أخالق، ثم يوافق القاضي أو السلطان على تعيينه، ويكمن دوره في كونه همزة وصل بين الوالي و القاضي و الطوائف .

كما ظهرت مؤسسات أخرى مثل الحسبة واإلفتاء والتعليم ونظام المال والنقابات في العهد العثماني.إال أن ما يمكن قوله اليوم حسب رأي ألستاذ "الكوث راني" أن ا تمع المدني كحالة استقالل أو توازن مع الدولة، موجود بكثافة في العمق التاريخي اإلسالمي، وما بقي منه إال شكل من أشكال التماسك االجتماعي التقليدي الذي اخترقته عالقات اإلنتاج الجديد وأنماط االستهالك الحديثة .[12]

كما أن حركات التحرر الوطني لم تولي أهمية لموضوع المجتمع المدني، حيث ركزت جهودها على المطالبة باالستقالل، والدفاع عن الحريات، وأجلت الحديث عن سمات ا تمع المنشود ومؤسساته التي تحافظ على بنيته الثقافية والفكرية والعملية وكذا تطويرها[13].

[9]نادية خلفة ،مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية "دراسة تحليلية قانونية، مذكرة تخرج . جامعة باتنة:)الجزائر(،2005. ص[10] 70مريم بركات، مرجع سابق. ص[11]73 10خلفة نادية، مرجع سابق. ص [12] نفس المرجع.ص73

[13] الحبيب الجنحاني، سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق. ص13

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني .

للمجتمع المدني عدة خصائص والمميزات تجعل منه قوة فاعلة قادرة على إحداث التغيير االجتماعي وتكريس الفعالية السياسية واالنتقال باإلفراد من موقع السلبية واالنكفاء على الذات إلى أفراد منظمين ومهيكلين في مؤسسات وهيئات مدنية، قادرين على التمتع بحقوقهم في المشاركة االجتماعية والسياسية وهو ما جسدته عبر التاريخ الحركات االجتماعية في مختلف تظاهراتها وتجلياتها، أو عبر الدور الذي لعبته النقابات في أوروبا الشرقية مثلما حدث مع نقابة التضامن في بولندا، بل لحد آالن ال تزال أوروبا الشرقية تتميز بحركية اجتماعية وسياسية قوية للغاية .

1- إذن ليكون المجتمع المدني قويا وحيويا، البد له من أن يسعى إلى المحافظة على استقاللية عن

جهاز الدولة والمؤسسات الرسمية

ونعني أن مؤسسات المجتمع المدني ال تكون خاضعة للسلطة السياسية القائمة وتابعة لها، وبالتالي تفقد فعاليتها وقوتها المؤثرة وتقاس سلطة المجتمع المدني بمدى استقاللية عن المجتمع المدني السياسي .

بالنظر إلى التجارب الديمقراطية الموجودة في العالم، فإن استقاللية المجتمع المدني عن المجتمع السياسي ال تتحقق إال في ظل وجود ديمقراطية حقيقية تكفل الحريات ألساسية في الدولة .

ويمكن تحديد استقاللية المجتمع المدني عن الدولة من خالل المؤشرات التالية :

-االستقاللية المالي: ويتجلى ذلك من خالل مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خالل مساهمات ألعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطات الخدماتية أو اإلنتاجية .

-االستقال اإلداري التنظيمي: أي مدى استقاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة .[15]

ويقترح الباحث أحمد شكر الصبيحي جملة من االحتياطات من شأنها اإلسهام في ضمان االستقاللية للمجتمع المدني منها :

1. إيجاد أسس اتصال بين مؤسسات المجتمع .
2. قيام التكافل بينها من خالل قواعد التضامن والتماسك كأولوية ضمن مكوناتها .
3. ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأبى بشكل أو بآخر الفساد أو االنحراف أو االستبداد،

ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي حتما إلى ضعفها، بما يحقق إمكانات هائلة الختراقها .[16]

[14] العربي عودة ، إسهام االعالم في ترقية المجتمع المدني دراسة التجربة الجزائرية دراسة وصفية تحليلية،مذكرة تخرج. جامعة الجزائر 2006 . ص2

[15] .فيروز حنيش، مرجع سابق.ص32

[61] . العربي عودة، مرجع سابق، ص29

2-القدرة على التكيف : والمقصود هنا قدرة مؤسسات المجتمع المدني على التكيف والتأقلم مع التطورات والتحوالت الحاصلة في المجتمع ككل ،فإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني مستقلة ومحافظة على ألقل على هامش من االستقاللية تجاه السلطة القائمة، فإنما تكون أكثر فاعلية وتأثير في تكريس الديمقراطية .[17]

إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية، ألن الجمود يؤذي إلى تضاءل أهميتها وربما القضاء عليها .

ومن ثمة مؤشرات للتكيف وهي :

-التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على االستقرار لفترة طويلة من الزمن .

-التكيف الجيلي: وهو قدرة المؤسسة على االستمرار مع تعاقب ألجيال من الزعماء في قيادتها .

-التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديالت في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة واالنسجام .[18]

3-التفاعل داخل مؤسسات المجتمع المدني: ويشير هذا العنصر إلى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر على نشاطها، فكلما كانت االنقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارستها تحل بطرق سلمية كلما ازداد تطور المؤسسة.[19]

إذ يعتبر هذا المقياس دليل على صحة المؤسسة ، وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة ، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة، وأهمية المجتمع المدني تكمن في تناقضاته وتعدديته حيث تكون ديناميكية اإليداع والتغيير في المجتمعات وهذا يقودنا إلى أن هذا المجتمع المدني ال يتسع بالضرورة بالتجانس فقد يحدث به تنافس بين القوى والجماعات ذات المصالح المختلفة.[20]

4- التنظيم المؤسسي: لتكوين مجتمع واعي وقائم البد من وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات التي تعمل في ميادين مختلفة وباستقالل عن الدولة، كاألحزاب السياسية التي تسعى للوصول إلى السلطة والمشاركة في صنع السياسة العامة، والنقابات التي تدافع عن مصالح العمال وقضاياهم والجمعيات العلمية والثقافية التي تعمل على نشر الوعي بأفكار معينة. [21]

وكذا المنظمات التي تم بالدفاع عن قضايا معينة، كما أن العمل المؤسسي أقوى تأثير وفاعلية من العمل الفردي، وهذه كلها أمور تسهم في إحداث عمليات التغيير المرجعي، ومن ألسس المرتبطة بالتنظيم المؤسسي نجد:

1-أهمية الرابط االجتماعي حيث أن العمل الفردي ال يمكنه تحقيق ألهداف الكبرى، ولهذا أصبح النشاط الجماعي

---

[17] عبد الوهاب بن خليفة، مرجع سابق.ص115
[18] فيروز حنيش، مرجع سابق.ص32
[19] نفس المرجع.ص33
[20] .محمد احمد نايف العكش، مرجع سابق.ص36
[21] . .مريم بركات، مرجع سابق.ص13

"l'action collective"أو التنظيم الذاتي للمجتمع مهمة الفرد العالئقي بالتنظيم الذاتي للمجتمع "l'individu

.Relutiomal"

2-هناك اختالف وتنوع في الرأس مالية االجتماعي والشبكات المجتمعية، بصورة إيجابية بحسب طبيعة الرأسمال الثقافي الذي ال يزال متوسطه في ارتفاع كبير وسط أألفراد والجماعات. [22]

3-التطوع:هو الجهد الذي يبدله أي مواطن بال مقابل ويدافع من خا لإلسهام في تحمل مسؤوليات العمل االجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق مستوى أفضل للحياة ، مما قد يؤدي من خالل مستوى التخطيط لهذه الخدمات أو مستوى التنفيذ أو التنظيم أو التنسيق أو التمويل، إلى إضفاء اإليجابية والفعالية على هذا النشاط وفي جميع أألحوال يجب اعتبار التطوع تعهدا باالللتزام بالنظام الموضوع للعمل االجتماعي على مختلف صوره، ويفهم مما سبق أن التطوع يدور حول مفاهيم محورية كالمشاركة، االللتزام باألداء، والمتطوع ال ينتظر أجرا أو مكافأة على جهده أو نشاطه، والرقابة أألساسية على جهد أو نشاط التطوع هي رقابة الضمير والشرف فقط. [23]

و هذه الطريقة تتميز بتكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات االجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار.[24]

اإلدارة السليمة: إن أهم ما يميز تنظيمات المجتمع المدني هو اعتمادها على لطرق ووسائل سلمية في أعمالها ولتحقيق أهدافها داخل المجتمع ، فهي تمارس وظائفها وتحقق أهدافها في كنف احترام سيادة القانون والنظام العام وذلك باستعمال الوسائل السلمية ودون اللجوء إلى الوسائل الغير مشروعة أو العنف مهما كان شكله.

فالمجتمع المدني يجب أن يسعى إلى تحقيق أألخطاء الحكومية و المطالبة بتعديل السياسات من خالل التنبيه إلى أوجه القصور ووقف الممارسات التي تتعدى على حقوق أألفراد بالكشف عن أألخطاء واالنتهاكات وتحديد مسؤولية القائمين وذلك كله في إطار سلمي ودون اللجوء إلى العنف والقوة.[25]

---

[22]العربي عودة، مرجع سابق.ص89

[23] .العربي عودة، مرجع سابق.ص[24] 26 سمير شعبان، المجتمع المدني وتأثيره في التعديالت الدستورية قراءة في ضوء واقع المجتمع المدني في الجزائر،مقال الكتروني.جامعة باتنة)الجزائر).www.djelfa.infoIvbIshoulhread 11:30 2016-03-07

ي وتأثيره في التعديالت الدستورية قراءة في ضوء واقع المجتمع

المدني في الجزائر،مقال الكتروني.جامعة

باتنة)الجزائر). 2016-04.611:30

www.djelfa.infoIvbIshoulhread

المطلب الرابع: مؤسسات المجتمع المدني .

يقصد بمؤسسات المجتمع المدني تلك ألشكال المنظمة التي تعبر عن التكوينات االجتماعية واالقتصادية السياسية القائمة، وتدافع عن مصالح أعضائها وتساهم في التأثير على صنع التغيير االجتماعي و السياسي، سعيا إلى تحقيق تنمية المجتمع و تهيئته لفضاء واسع من الديمقراطية، وهي مؤسسات تعمل باستقاللية عن الدولة ملتزمة بمعايير االحترام و التراضي، وقبول إدارة االختالف بالوسائل السلمية .[26]

حيث تعد فضاء واسع لألفراد داخل الدولة لممارسة حقوقهم و الدفاع عنها، كما أنها تعد أداة فاعلة لألفراد من اجل رسم السياسة العامة وإبداء أرائهم بكل حرية وفي صورة سلمية ومشروعة، فجهود ألفراد من اجل الدفاع عن حرياتهم داخل الدولة ال تكون مجدية إذا كانت في إطار فردي غير منظم، لذلك اغن توحيد الجهود في إطار منظم تجعلها أكثر فاعلية وقدرة على تحقيق الهداف المرجوة، و بالتالي فأن الطابع المؤسساتي يعد أهم أساس تقوم عليه هذه التنظيمات .[27]

إال أنه من الضروري أن نفرق بين مؤسسات المجتمع المدني في مجتمعات العالم الثالث و التي ال تزال تخضع لسيطرة البعد القبلي و العشائري، عنه في المجتمعات الغربية المتقدمة و التي ال نجد فيها اثر لمثل هذه الخصوصيات التقليدية، بل أننا نجد لمؤسسات المجتمع المدني فيه قدرة على مواجهة مؤسسات الدولة نظرا للديمقراطية التي ترعرع في أحضانها بمؤسساتها المختلفة .[28]

لذلك سنقوم بالتعرض إلى تلك المؤسسات التي يتشكل منها المجتمع المدني في ما يلي :

أوال: ألحزاب السياسية .

ثانيا: النقابات العمالية و االتحادات المهنية .

ثالثا: الجمعيات .

رابعا : المنظمات الغير حكومية .

---

[26] نادية خلفة، مرجع سابق. ص123

[72] .كريم بركات، مرجع سابق. ص42

[28] .بن خليف مرجع سابق. ص116.115

أوال: ألحزاب السياسية .

هناك العديد من المفكرين الذين يستبعدون ألحزاب السياسية من تشكيلة المجتمع المدني، منهم المفكر)الري دايموند(، لكن في مقابل هذا االتجاه يدخل بعض الباحثين ألحزاب السياسية ضمن عناصر المجتمع المدني نظرا لما تلعبه من ادوار حاسمة في صنع القرار السياسي . باعتبارها تساهم في الحفاظ على وجود معارضة للنظام القائم و ضمان تحقيق قوة بديل لهذا النظام، فلم يعد الحزب السياسي اليوم يشارك في المناسبات االنتخابية ويسعى للوصول إلى السلطة فحسب ،وإنما أصبحت له مهمة تجسيد الرقابة في الدولة، باإلضافة إلى أنه يعد مؤسسة سياسية تعمل على تحقيق المشاركة السياسية وتفعيل التنشئة والتنمية السياسية وترقية حقوق اإلنسان.[29]

وبتطور المؤسسات الديمقراطية وآلياتها أصبحت ألحزاب السياسية من بين المنظمات الرئيسية في تنمية الرأي العام وحق التعبير عن رأيه في القضايا الرئيسية، ومنه ال ديمقراطية من دون أحزاب سياسية أو كما قال "أيزمن": }ال حرية سياسية من دون أحزاب{ [30] , وبالتالي فإن ألحزاب أصبحت أهم آليات الديمقراطية التي تساهم في تنمية الرأي العام والتعبير عن رأيه في القضايا المصيرية للبالد ، إذ أن وجودها ضرورة لتأكيد المعارضة وإمكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة كما تعد إحدى أهم المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق اإلنسان وحرياته الفردية من خالل تنظيم مشاركة فعلية لألفراد في الحياة السياسية [31].

ثانيا: النقابات العمالية واالتحادات المهنية .

تعد النقابات العمالية و االتحادات المهنية من ابرز التنظيمات الفاعلة في فضاء المجتمع المدني، ولكونها تشكل قاعدة شعبية ال يستهان بها في اغلب الدول، من حيث أثبتت تأثيرها الكبير على ألوساط الشعبية ،إذ قادت هذه التنظيمات العديد من الحركات اإلصالحية ضد ألنظمة االستبدادية والدكتاتورية وصلت لحد إسقاطها، مثلما حدث مع نقابة التضامن العمالية في بولندا و التي تزعمت االحتجاجات على الحزب الشيوعي الحاكم و أرغمته على إجراء انتخابات انتهت بفوز زعيم نقابة تضامن و سقوط الحكومة الشيوعية في أواخر 1989م وعلى الرغم من أن النقابات ال هدف لها للوصول إلى الحكم باألساس ، إال أنها كتنظيمات مستقلة في المجتمع تكتسي أهمية في ترقية الممارسة الديمقراطية، باإلضافة إلى أنها تحافظ مكتسبات عالم الشغل من تحسن لظروف العمال االجتماعية و المهنية و غيرها 32.

فقد شكلت الحركة النقابية نوات مركزية للمجتمع المدني باعتبارها اكبر فضاء خارج هياكل الدولة ، وتساهم التنظيمات النقابية والمهنية في المحافظة على الوحدة الوطنية من خالل الوقوف في وجه محاوالت التفتيت الطائفي و الديني و العرقي و اإلثني و غيرها من محاوالت التقسيم التي هدد كيان الدولة وكيانها السياسي

ثالثا: الجمعيات .

[29] نادية خلفة، مرجع سابق.ص124
[30] عبد الوهاب بن خليفة، مرجع سابق. ص117.116
[31] احمد شكر الصبحي، مرجع سابق.ص[32] 99 .عبد الوهاب بن خليفة، مرجع سابق. ص117

تشكل الجمعيات بصفة عامة ثقال كبيرا في المطلب المدني في اغلب الدول وذلك نظرا لتنوع مجاالت تخصصاتها و اهتماماتها وكذا تغطيتها ألغلب الجوانب المتعلقة بحياة ألفراد في المطلب سواء االقتصادية أو االجتماعية أو الثقافية باإلضافة إلى اعتبارها الوسيلة المثلى لألفراد من اجل االتحاد و التعاون المشترك فيما بينهم لتحقيق مصالحهم و أهدافهم المشتركة، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من اجل ترقية ألنشطة ذات الطابع المهني، االجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي و الرياضي ، وإذا كانت دساتير الدول تلح على أنشاء الجمعيات والتشجيع على دعمها، فأن ذلك يعود إلى اإلعالن العلمي لحقوق اإلنسان والذي اعتبر حق تكوين الجمعيات من الحقوق ألساسية لإلنسان والتي استقرت الجماعة الدولية عليها)المادة20(من اإلعالن العالمي لحقوق اإلنسان، كما أن العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية يؤكد على هذا الحق في:)المادة 21.22(، وقد حظرت)المادة 21(من العهد صراحة وضع أي قيود على حق تكوين الجمعيات إال أن يكون ذلك

متماشيا مع القانون وتكون قيود مقبولة في مجتمع ديمقراطي

تتعدد وتختلف مجاالت واختصاصات هذه الجمعيات فمنها من تختص بالدفاع عن فئة معينة كجمعيات المعاقين وهناك الجمعيات التي تم بالدفاع عن البيئة ، ومنها ذات الطابع الثقافي والفني اإلبداعي، إلى جانبها منظمات حقوق اإلنسان والتي تم أساسا بقضايا حقوق اإلنسان ويبرز دور هذه الجمعيات في مجال التعبئة الشعبية والتوعية ومن ثمة فإن وجود مثل هذه الجمعيات والتنظيمات يدل على مدى وعي المطلب بأهمية تمتع ألفراد بحقوقهم والدفاع عنها

رابعا: المنظمات الغير حكومية .

يشير مفهوم المنظمات الغير حكومية إلى مجموعة من المنظمات التي تقع بين الحكومة و القطاع الخاص مستقلة عن الدولة ال هدف إلى الربح، تنظم بواسطة مجموعة من ألفراد، تسعى للتأثير في السياسة العامة للدولة . [34]

وهي منظمات هدفها إلى تحقيق اتصال بين ألفراد و الجماعات على المستوى الدولي و الوطني مثل منظمة الصليب ألحمر الدولية و جمعيات الهالل ألحمر في البالد اإلسالمية .[35]

وقد أصبحت المنظمات الغير حكومية تحتل موقعا مؤثرا في السياسة و القضايا الدولية ذلك أن الحكومات و المنظمات الدولية ما بين الحكومات "les organisation intergouvernementales" تمثل الفواعل ألساسية في صياغة القانون الدولي، باعتبارها المطلب الدولي الحر الذي يظم جميع الفعاليات المستقلة عن سلطة الحكومات او المنظمات الحكومية الدولية ، و تتنوع وظائف المنظمات الغير حكومية و أدوارها تبعا لطبيعة النظام السياسي و االقتصادي و االجتماعي، كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطا أساسيا بمدى رسوخ مبادئ الديمقراطية و قواعدها و ما يتوفر من مناخ مالئم لممارسة هذه ألدوار، ويمكن أن نذكر من هذه الوظائف ما يتعلق بدعم جهود التنمية من حيث تقديم معونات اقتصادية للقطاعات الفقيرة، كذلك وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة و التطوع و التواصل مع المنظمات الدولية [36].

[33] نادية خلفة، مرجع سابق.ص[34] 124 ناجي عبد النور ،المدخل إلى علم السياسة. دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر ،2007. ص[35] 171 محمد ابو ضيف باشا خليل ،جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات اإلدارية و الدولية. دار الجامعة الجديدة، أألزاريطة. 2008.ص[36] 241 ناجي عبد النور، مرجع سابق.ص171

المطلب الخامس: وظائف المجتمع المدني :

إن الكثير من الدول ترغب اليوم في تواجد مؤسسات المطلب المدني لما لها من أهمية كبيرة في حياة الفرد واألسرة والمجتمع ككل ،وهذا يعود إلى الدور البارز الذي تلعبه في المجال السياسي واالقتصادي واالجتماع وحتى الثقافي والصحي، خاصة أن هذه المنظمات ال هدف لها إال الربح بالدرجة االولى . [37]

ترتبط حيوية هذا الدور بمدى توفر االسس الديمقراطية وكذا بيئة المناخ المالئم لممارسة هذه االدوار، ويمكن تقسيم هذه االخيرة إلى أربعة أنواع على النحو التالي :

- وظائف تتعلق بدعم جهود التنمية من حيث تقديم المعونات االقتصادية للقطاعات الفقيرة التي تضررت نتيجة سياسة االنفاق الحكومي، بمعنى آخر أن هذه المنظمات تعمل على مأل الفراغ، الذي ينتج عن انسجام ومسايرة الدولة التدريجي لمختلف أوجهها االقتصادية واالجتماعية .
- وظائف تتعلق بدعم التطور الديمقراطي وتوسيع المشاركة العامة، ومراقبة عمل الحكومة عن طريق ممارسة وسائل التنشئة و التثقيف و التدريب .
- وظائف متعلقة بنشر ثقافة المبادرة والتطوع التواصل مع المنظمات الدولية .

ونظرا للمتغيرات الدولية المتسارعة منذ تسعينات القرن الماضي وتزايد االهتمام الدولي بالمجتمع المدني كشريك للدولة في التنمية، وتزايد ذلك االهتمام في بداية القرن الحالي، حيث أصبحت مؤسسات المجتمع المدني بكل تنوعها مقبول لدى الرأي العام و الحكومات و رجال االعمال والمؤسسات الدولية المتاحة، وتزايد حجم المستفيدين منها، كما تزايد حجم أنفاقها على الخدمات االجتماعية . [38]

سنتناول دور مؤسسات المجتمع المدني من ثالثة جوانب رئيسية تتمثل في الجانب االجتماعي ،الجانب االقتصادي وتندرج النواحي الثقافية و الصحية و البيئية وغيرها في الجوانب التنموية االخرى .

أ. دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية االجتماعية، وتتجلى من خالل البعاد التالية :

[37] احمد ابراهيم المالوي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون اإلسالمية والعمل الخيري.: االردن،2008. ص10

[38] عبد النور ناجي، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر"دراسة حالة االحزاب السياسية"، مجلة الفكر،ع3. جامعة بسكرة)الجزائر(. ص12

- حرية التجمع: فالقانون حينما يسمح بإنشاء مثل هذه المؤسسات يحول حرية التجمع إلى واقع حقيقي يفسح مجال حرية التعبير إذ يمكن من خاللها تشكيل ضغط كبير وبصوت مسموع لتحقيق مطالب الجماهير من طرف السلطات .
- االستقرار االجتماعي: وقيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها من حيث إعطاء المواعظ واإلرشادات للمواطنين يساعد على ذيب النفوس، وبالتالي يستطيع كل من الغني و الفقير العيش في سالم .
- تنفيذ برامج متكاملة في كافة مجاالت الرعاية و التنمية االجتماعية مثل برامج التأهيل ومحو ألمية .

ب. دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية االقتصادية من خالل ألبعاد التالية :

- المساهمة في عملية إعادة توزيع الدخل أو الثروة بين فئات المجتمع من خالل تقديم اإلعانات و الصدقات و أموال الزكاة .
- توجيه رجال ألعمال لالستثمار من خالل ألعمال الخيرية وهذا ما يعني تشغيل ألموال بدل تعطيلها حتى ال تتآكل .
- المساهمة في مكافحة المشاكل االجتماعية المرتبطة بالعامل االقتصادي كظاهرة الفقر، بطرق مباشرة وذلك من خالل تقديم اإلعانات المالية للفقراء، أو بطرق غير مباشرة من خالل تنمية قدرا م عن طريق التعليم والتثقيف و تقديم الخدمات .
- زيادة الرفاه االجتماعي من خالل موازنة الثروة بين ألغنياء والفقراء .
- و تؤكد الدراسات العلمية على و جود عالقة طردية موجبة و ارتباط وثيق بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد الدولة وبين حجم الدخل القومي في ذلك االقتصاد .

ج. دور مؤسسات المجتمع المدني في مجاالت تنموية أخرى :

- المساهمة في حماية البيئة و محاربة التلوث و توعية المواطن بأهمية وكيفية الحفاظ على البيئة .
- تثقيف أفراد المجتمع من خالل تنظيم وعقد المؤتمرات و ورشات العمل و الندوات .
- تدعيم الخدمات الصحية من خالل البرامج التنموية الصحية الخيرية خاصة في المناطق الريفية .

39

- الدفاع عن حقوق اإلنسان في متابعة قضايا المعتقلين و السجناء و السياسيين .
- فسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطات وفق انتماءاتهم و معتقداتهم باإلضافة إلى صقل المواهب و المهارات .
- تقديم االقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي إليجاد حلول في القضايا المعقدة . [40]

[39] حمد إبراهيم مالوي، مرجع سابق. ص

[40] 10.11.نفس المرجع،ص12.13.14.

خالصة واستنتاجات :

تطرقنا في المبحث ألول إلى دراسة المجتمع المدني من جانبه المفاهيمي لالقتراب من فهم المجتمع المدني من خالل التطرق إلى نشأته وتطوره ثم عرض خصائصه التي تميزه عن باقي التنظيمات، وكذا ذكر مؤسساته التي يتشكل منها واهم الوظائف التي يقوم بها كمهام تخدم الفرد و المجتمع و الدولة ككل، هذه ألدوار تختلف بين أدوار سياسية واجتماعية واقتصادية .

ومنه نخلص إلى أن المجتمع المدني يشكل تلك الحلقة الرابطة بين الجهاز الحاكم في الدولة وبين المجتمع كطبقة محكومة باعتباره مجال واسع للتعبير عن الرأي وميدان لتجسيد ألفكار، فقد باتت مؤسسات المجتمع المدني ضرورة حتمية في الدولة لضمان استقرارها في ظل تبلور مفاهيم الديمقراطية، الحكم الراشد، العولمة واالنفتاح، حيث شهد المجتمع المدني تطورا بالغا علما أن هذا ألخير عرف منذ القدم، حتى وإن لم يكن مؤصال بمفهومه الحالي إال انه تجسد من جانب الممارسات، من خالل القيام بأدوار اإلرشاد واإلصالح و العمل التطوعي، لكن مع التطور المتسارع لألبنية والمنظمات تطور دور المجتمع المدني من وظائف خدماتية ليتعداه إلى مشاركة الجهاز الحاكم في الدولة في صناعة القرار والمشاركة في رسم السياسة العامة للدولة، وهذا ما تجسد في الدول ذات المناخ الديمقراطي ،حيث يساهم المجتمع المدني في التنمية السياسية واالقتصادية واالجتماعية، وهذا ما يجعل منه ركيزة من ركائز الدولة التي تبني عليها مقوماتها و توجهاتها، التي تدفع بالدولة إلى التوجه الديمقراطي وذلك بتفعيل أسس المشاركة السياسية، التنمية السياسية والتثقيف السياسي، لتهيئة أرضية خصبة لما يعرف بمفهوم اإلصالح السياسي، والذي يعد المجتمع المدني من أهم فواعله. وعليه سوف نتطرق في الفصل الثاني إلى مفهوم اإلصالح السياسي .

المبحث الثاني : ماهية السياسة التعليمية .

المطلب ألول : مفهوم السياسة التعليمية .

بدأ االهتمام بالسياسة التعليمية في الوطن العربي "في أواخر عقد السبعينات بعد صدور تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية حيث قامت عدة دول عربية باالهتمام بالسياسة التعليمية والسياسة التعليمية ليست جزء منفصال عن السياسة العامة للدولة في أي من مجاالتها ،و المستقلة عنها في أية ناحية من نواحيها وإنما هي جزء اليتجزأ منها تؤثر فيها وتتأثر بها وعند استعراض مفاهيم السياسة التعليمية نجدها تتعدد من حيث اللفظ ولكنها جميعا تدل على مفهوم مشترك ومن تلك المفاهيم:

1- أنها "مجموعة من ألهداف و االتجاهات و المبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات وتحديد إطاره العام،و نظمه المختلفة،أنها التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم فيها بأجهزته الفنية و اإلدارية وفق ما تراه من أسس و قواعد و لوائح منظمة إلتمامه"

2- إن مفهوم السياسة التعليمية يعني في جملته: »تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم وأهداف كل مرحلة من هذه المراحل ومجموعة الخطط والبرامج واالتجاهات وكذلك القوانين والقواعد والنظم واألسس العامة التي تسير على ضوئها وبهديها عملية التربية والتعليم فيه"

3- إن السياسة التعليمية: »تكون اإلطار العام الذي يوجه العمل اإلداري والفني في النظام التعليمي ومؤسساته كما أنها اإلطار الذي تقوم على أساسه إنجازات هذا النظام بصفة عامة".

وتعتبر السياسة التعليمية بهذا المعنى بمثابة ألحكام التي تعبر عن الجهود التنظيمية والتي ينبغي أن تبذل لتحقيق)أغراض(أو)توقعات(أو)تطلعات(يستهدفها المجتمع وأفراده في مرحلة من مراحل تطوره.[41]

4- أنها "مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية واالتجاهات الرئيسية التي تحدد وجهة حركتها في المجتمع نحو ألهداف الكبرى والنماذج المثالية التي يراها المجتمع صالحة ألبنائه خالل حقبة زمنية معينة. وهي تمثل رؤية المجتمع".

5-أنها "تفكير منظم يوجه ألنشطة والمشروعات في ميدان التربية والتعليم،والتي يراها واضعوا السياسة التعليمية كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع وألفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف واإلمكانيات المتاحة".

6- أنها عبارة عن " المواد الدستورية العامة للتعليم،وهي التي تبين ألسس العامة التي تقوم عليها،والتخطيط إلنشاء مؤسساته ،وتبين أهداف العملية التعليمية،وتحدد ألسس التي تقوم عليها كما

تحدد أهدافها ومقاصدها ،سواء أكانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم ،أم غير مكتوبة والمعلنة ،إال أنها مالحظة ذهنياً لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها، والموجهين

د.مشعل سليمان العدواني.السياسة التعليمية مفاهيم و خبرات جامعة أالمام محمد بن سعود االسالمية.قسم إدارة وتخطيط تربوي.المملكة
[41]العربية السعودية.-http://dr201610/04/20:30
meshaal.com/leadership/?p=2983

لمسيرتها".

7-أنها"الدستور]التشريع[الذي يتضمن المبادئ ألساسية للتربية والتعليم ،والذي يشمل المفاهيم العامة التي يمكن أن تتفرغ منها مختلف التنظيمات والقواعد وأساليب العمل سواء في المجاالت التخطيطية أو في المجاالت التنفيذية" .

8-وعرفها حكيم أنها : " إلطار العام للنظام التعليمي و مؤسساته المختلفة و الذي يوضح العالقة بين ما تحتاجه البالد و ما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية، و من خا يمكن تقويم عمل تلك المؤسسات ، و يصاغ ذلك إلطار بواسطة إدارات مختصة و بمشاركة بعض أفراد المجتمع و من ذلك يتضح أن السياسة التعليمية تعبر عن االختيارات السياسية للمجتمع و عن قيمه و عاداته و ثرواته المادية والبشرية و عن تصوراته المستقبلية".

9-وعرفها عبدالجواد بكر بأنها: "المبادئ واالتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل باألجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها ".[42]

10-كما عرفت اللجنة العليا لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ، السياسة التعليمية بأنها "الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية و التعليم،أداء للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه ،وتلبية لحاجات المجتمع وتحقيقا ألهداف ألمة ")]26[(0وهذا هو نص المادة ألولى من كتاب)سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية(الذي صدرت طبعته ألولى سنة)1390هـ/1970م(.

11- كما عرفها العيسى بأنها:"مجموعة المبادئ والقواعد والمعايير التي تحدد مسيرة التربية،واالتجاهات الرئيسية التي تحدد وجهة حركتها في المجتمع،نحو ألهداف الكبرى،والنماذج المثالية التي يراها المجتمع صالحة ألبنائه،خالل حقبة زمنية محددة".

كما عرفها علي أللمعي بأنها :مجموعة من ألسس واألهداف والمبادئ والمعايير إلسالمية التي تحدد إلطار العام لمسيرة التعليم،وتوجه حركته في المجتمع ألبناء أجيال مسلمة تسهم في صنع وتحقيق التقدم والنمو الحضاري لألمة إلسالمية وإلنسانية[43] .

[42]نفس المرجع
ص 20:45 2016/04/25
[43] 06نفس المرجع
07 00:45 25 /2016/04

المطلب الثاني : أهمية السياسة التعليمية .

تمثل السياسة التعليمة أحد أهم أركان السياسة العامة في جميع الدول،وتعتبر عملية وضع السياسات التربوية من أهم متطلبات التخطيط،والنمو لجميع البلدان،كونها مرشداً للتفكير والتقدير، وموجهة لألهداف والوسائل،واإلجراءات.ومصدر رئيس في اإلعداد،والتنمية ،والتدريب،والتعليم للمخرجات البشرية المؤهلة في المجاالت العلمية،واالجتماعية،والتربوية،والثقافية،والعسكرية،والفنية، واالقتصادية التي يحتاجها المجتمع في تحقيق الرخاء،وتدعيم النمو،والتطور في مختلف مستوياته المتعددة، كون "إعداد الجهاز البشري،وتعليمه وتدريبه تدريباً متكاملٌ ،في مختلف مستويات المهارة،يدعو إلى ضرورة التنسيق بين السياسة التعليمية التدريبية،والحاجة للكفايات المختلفة،واليمكن أن يتحقق هذا التنسيق إال بتخطيط تربوي سليم،وسياسة تعليمية تدريبية واضحة داخل التخطيط القومي]الوطني[والتطور االجتماعي"

إن رسم السياسات التعليمية يعني وضع القواعد العامة التي تحكم اتخاذ القرارات في كل شؤون التربية والتعليم،وتحكم التصرفات،والمواقف، والمشاريع التعليمية والتربوية.لذلك فإن السياسة التعليمية: "سابقة لوضع الخطط،ومتصلة بالفلسفة واألهداف.وهي االسلوب الموجه والتفكير المنظم للخطط وتحقيق االهداف.فالسياسة التعليمية ليست خطة مفصلة،وإنما هي توجه ورؤية ذات أهداف كبيرة،وبعيدة المدى تقود إلى وضع الخطة التربوية،التي تتضمن التفاصيل التنفيذية الالزمة،للبرامج،والمشروعات المطلوبة لتحقيق االهداف."ومن المسوغات التي تؤكد على ضرورة وجود سياسة تربوية جملة من االمور أهمها: أوالً: إن السياسة التعليمية "تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكل إطاراً مرجعياً،وأيدلوجياً من خالل المؤسسات المجتمعية،التي عن طريقها يسعى النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة."ذلك أن من المسلم به أن تخطيط التنمية في الموارد البشرية،هو نقطة البدء في كل تخطيط للتنمية الشاملة،وأن اإلنسان هو العنصر االول في بناء الحضارة،ومن ثم ينبغي البدء به.[44] ثانياً: إن السياسة التعليمية أصبحت تحدد العالقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة،وبين التربية والتعليم،فالتخطيط للتعليم،والتخطيط للتنمية االقتصادية واالجتماعية أمران متراطبان،يؤثر كل منهما في اآلخر ويتأثر به،وقد أصبح التعليم متغيراً رئيسياً من متغيرات النظام العالمي الجديد،ومعياراً من معايير القوة والتفرد والمنافسة،وأحد أبرز طرق مواجهة التحديات العالمية في ثورة المعلومات،والتكنولوجيا وغيرها من التحديات،والتفوق االقتصادي والتكتالت االقتصادية،والتغيرات االجتماعية،وتزايد الطلب االجتماعي على التعليم.

ثالثاً: إن السياسة التعليمية هي االساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه اإلعداد المتكامل ألجيال المجتمع،وفق المثل العليا التي تتبناها المجتمعات،والتي تشكل مجتمع المستقبل من سياسيين،واقتصاديين،وتربويين،وإعالميين،وتجار،وصناع،وإداريين،وعسكريين.. وغيرهم. كما توفر الكفايات النوعية لكل فئة من هؤالء بشكل مختلف االبعاد واألعماق،مما يسهم في تحديد المستويات العلمية،والمهارات والخبرات الالزمة التي يجب أن تتوفر في كل متعلم.

رابعاً: إن السياسة التعليمية توائم بين -إمكانات المجتمع- التي يمكن أن يوظفها لصالح العملية التربوية والتعليمية،وبين االهداف والطموحات التي تسعى إلى تحقيقها التربية والتعليم، فال جدوى من رسم

سياسات تعليمية مثالية ال يمكن أن ينهض بها الواقع التربوي. لذا إذا أريد للنظام التعليمي أن يسير قدماً، ويحقق األهداف التي تخدم المجتمع في ضوء اإلمكانات المتاحة بأقل جهد و أقصر فترة زمنية،فالبد من وضع سياسة تعليمية واقعية تحدد و توجه النظام التعليمي في ذلك المجتمع لتحقيق التطور المعرفي، والعلمي، واالجتماعي، واالقتصادي، ورسم خططه،ومستقبله الحضاري.والبد أن يُوفر لتنفيذ هذه السياسة كل ماتحتاجه من"إمكانيات مادية وعينية وقوى بشرية عاملة،وتكلفة حتى تفي بكل ماتتطلبه

---

[44]نور الدين دخان.تحليل السياسات التعليمية.رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العالقات الدولية.جامعة الجزائر.2007.ص25

خطط تنمية المجتمع[45] .

خامساً:إن السياسة التعليمية تعمل على المواءمة بين متطلبات المجتمع وبخاصة -سوق العمل-،وبين مايقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التعليمية، إذ ال فائدة من تخريج أفواج تعليمة ضخمة،لتصبح أعداداً ال جدوى منها،تعمل على تفاقم البطالة المقنعة،أو المكشوفة.بل البد من التوافق بين مخرجات النظام التعليمي،ومايحتاجه المجتمع من كوادر مؤهلة ومتخصصة، ذلك "إن قيام الجانب التربوي التعليمي بتخريج أعداد أكثر من الالزم ألنواع معينة من التخصصات اليسبب فائضاً فحسب،وإنما يؤدي إلى ضياع الكثير من المال والجهد والوقت سدى،بل إنه قد يعطل أيضاً جوانب أخرى – في الخطة العامة – من تلك التي تستهدف مصلحة المجتمع،باإلضافة إلى آثاره الخطيرة على المتخرجين في نفوسهم واتجاهاتهم وأرزاقهم وموقفهم من المجتمع.

سادساً: كما تظهر أهمية السياسة التعليمية في عملية "التخطيط للمراحل التعليمية،وقطاعاتها،وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة،وتحديد خطط زمنية لتحقيق التقدم،وتحقيق االهداف،وفي تحديد االطر،واألسس،والمبادئ، والقيم العامة التي تسير على ضوئها العملية التعليمية كلها،وفي تحديد المسؤوليات اإلدارية،والفردية،والجماعية عند تنفيذ السياسات واألهداف .[46]

[45]نور الدين دخان.نفس المرجع السابق ص27
[46]نفس المرجع السابق نفس ص

المطلب الثالث : بناء السياسة التعليمية وصياغتها.

إن بناء السياسة التعليمية يجب أن تترابط فيه،وتتكامل جميع االختصاصات، واالهتمامات،والتطلعات، مما يعني أن وضع السياسة التعليمية ليس محصوراً بالتربويين فقط،وإنما مرتبط بجميع قطاعات، وأجهزة، ومؤسسات الدولة المختلفة،في قطاعيها العام والخاص،مما يستلزم الجهات المسؤولة في تشكيل لجان،أوتفويض مجموعة من الخبراء بوضع وبناء السياسة التعليمية والتربوية،وصياغة أهدافها وبنودها،"وقد يشارك بعض المتخصصون في مختلف المجاالت في تلك الصياغة،أويعبّرون عن آرائهم فيما يبدون بطريقة مباشرة،أوغير مباشرة،وهذا يعتمد على الوعي االجتماعي،والثقافي في المجتمع،فالسياسة التربوية تعبر عن االختيارات السياسة للبالد، وعن قيمها،وعاداتها،وتقاليدها المرعيّة،وتصورها للمستقبل، وماتحتاج إليه من قوى بشرية، وخبرات وتخصصات، ومهارات، وثروات طبيعية واقتصادية، وصناعية مختلفة."ويرى الباحث أنه من الضروري تشكيل فريق علمي لبناء وإعداد السياسة التعليمية والتربوية، وصياغتها، فيجمع هذا الفريق رؤى وتوجهات واقتراحات الخبراء من جميع القطاعات عبر االستبانات الموضوعية الشاملة،أومن خالل المؤتمرات،والندوات المتخصصة في ذلك،ثم يقوم الفريق بإجراء دراسة تحليلية لها،ومن ثم صياغتها صياغة دقيقة متقنة،تعبر بوضوح عن آلراء،واألفكار، والتوجهات التي ينبغي أن تشتمل عليها بنود السياسة التعليمية،ثم تصنيفها تحت بنود محددة يسهل تطبيقها في الميدان التعليمي والتربوي[47].

المطلب الرابع : اهداف السياسة التعليمية .

تمر عملية تحديد السياسة التعليمية بمراحل عدة عند إعدادها،ومن الضروري أن تكون لكل سياسة أهداف محددة وعملية يمكن تحقيقها،ومن هذه ألهداف مايلي:

-1 أخذ السياسة العامة للبالد بعين االعتبار،ألن السياسة التعليمية تتحدد - عادة - في ضوء المبادئ العامة التي يحددها نظام الدولة ومنهجها،فالسياسة التعليمية "تتصل اتصالً وثيقاً بالسياسة العامة للدولة،والتنيسق بينهما ضرورة حتمية لضمان سير الجهود كلها في اتجاه واحد،يحقق مصلحة المجتمع في نهاية المطاف.

-2 تحقيق التكامل واالنسجام بين ألهداف ألخرى للنشاطات المختلفة واألهداف التربوية.

-3 ترابط ألهداف التربوية،مع ألهداف ألخرى العامة في البالد التي تتعلق بالنشاطات االجتماعية، واالقتصادية، والعمرانية، والثقافية بحيث تتمشى معها.

-4 توفر المرونة الكافية في اختيار ألهداف،وتعديلها،حسبما تقتضيه المصلحة العامة المعلنة للبالد على شكل خطط موضوعة من قبل القطاعات ألخرى.

-5 االهتمام بتحقيق التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا.

-6 لكل إنسان الحق في التربية والتعليم،ويجب أن تكون مجانية،وإلزامية على ألقل في المرحلة االبتدائية،وان تكون الدراسات العليا مفتوحة على قدم المساواة ألصحاب الكفاءة.

-7 تعزيز احترام حقوق اإلنسان،والحريات ألساسية،وأن تقوي روح التفاهم والتسامح،والصداقة بين ألمم.

48

المطلب الخامس : خصائص السياسة التعليمية والعوامل المؤثرة فيها.

ان االصل في السياسة أن تكون توجهيهية ال تفصيلية،ومصاغة في عبارات كلية،وفي مداها

.السياسة التعليمية وصنع القرار..دار الوفاء
االسكندرية.2003.ص[48] 56 عبد
الجواد بكر.نفس المرجع
السابق.ص82

شمولية،وأن تكون مستقرة التتغير بتغير المراكز الفوقية ويمكن تحديد خصائص السياسة التعليمية في مايلي:

أوالً:أنها توجيهية وليست تفصيلية،واليقصد بها صياغة حلول، أو إجابات لكل مشكلة تبدو في الميدان التعليمي،وإنما توضع بحيث تسمح للعاملين بحرية صنع القرارات المناسبة بالنسبة للمواقف والمشكالت التي تناسبهم،وفي الوقت ذاته تشكل اإلطار الذي يوجه القرارات المناسبة،لتحقيق ألهداف المنشودة للعمل التربوي كله ثانياً: أنها ديناميكية ومرنة،وقابلة للتطبيق،ولها وظيفتها التفسيرية ،والتوجيهية ،ويتم بناؤها في ضوء أهداف متفق عليها.

ثالثاً: أنها مستمرة ومتطورة.ذلك أن السياسة التعليمية يجب أن "تستجيب لما يحدث في المجتمع من تغير،ومايطرأ عليه من تحول في نظمه؛السياسية،أو االجتماعية ،أو الفكرية، أواالقتصادية ، وهي تتأثر بما يتأثر به المجتمع ،من مخترعات حديثة ،أواكتشافات علمية ،أواتجاهات عالمية في مجال التربية والتعليم ،كما يحدث في الوقت الحاضر.

كما أن السياسة التعليمية تشمل ألبعاد االجتماعية والتعليمية والتربوية والعلمية ،فهي:"اجتماعية باعتبار أن التعليم نظام اجتماعي ،يؤثر في المجتمع ويتأثر به،وبظروفه ،وتطلعاته ،وهي تعليمية تربوية ألنها تطبق في مجال التربية والتعليم بإمكاناته البشرية والمادية ،ومدخالته المتعددة ،وتسعى إلى إصالح عملياته ،وتجويد مخرجاته ،وهي علمية ألنها ليست ارتجالاً،ولكنها نتاج البحث،بل بحوث علمية في مجالها. [49]

[49] عبد الجواد بكر.نفس المرجع السابق.ص65

خالصة و استنتاجات :

تطرقنا في المبحث الثاني إلى دراسة السياسة التعليمية في اطارها المفاهيمي لالقتراب من فهمها من خالل التطرق إلى نشأتها وتطورها ثم عرض خصائصها التي تميزها عن باقي السياسات، وكذا ذكر كيفية بناءها و صياغتها و العوامل المؤثرة فيها سياسية اجتماعية واقتصادية .

إن السياسة التعليمية هي ألساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه اإلعداد المتكامل ألجيال المجتمع،وفق المثل العليا التي تتبناها المجتمعات،والتي تشكل مجتمع المستقبل من سياسيين،واقتصاديين،وتربويين،وإعالميين،وتجار،وصناع،وإداريين،وعسكريين.. وغيرهم. كما توفر الكفايات النوعية لكل فئة من هؤالء بشكل مختلف ألبعاد واألعماق،مما يسهم في تحديد المستويات العلمية،والمهارات والخبرات الالزمة التي يجب أن تتوفر في كل متعلم.

الفصل الثاني :كيفية تاثير منظمات المجتمع المدني على السياسة التعليمية في الجزائر.

المبحث الثاني : دور أهم الجمعيات في التأثير على السياسة التعليمية.

المطلب ألول : جمعية أولياء التالميذ .

إن تطرقي لموضوع جمعية أولياء التالميذ الذي إستلهم فضولي من كثرة ما أثير حوله من كالم في مجاالته القانونية والدور المنوط به في المجال التربوي

وضرورة اشراك هذه الجمعيات في العمل التربوي والبيداغوجي الذي تلعبه المدرسة كان نتيجة دوافع عدة منها :

1. الدافع الذاتي كوننا مربيين نعاني مشال كثيرة مع التالميذ ونرى أن دور جمعية التالميذ غائبا تماما في هذا المجال .

2. تدني المستوى الحاصل في جميع المؤسسات التربوية وضرورة معرفة الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به جمعية أولياء التالميذ

3. ظاهرة التسرب المدرسي التي أصبحت آفة خطيرة تهدد المجتمع لجزائري لما لها من عواقب وخيمة عليه مثل تفشي اإلجرام والبطالة وإنتشار المخدرات .

. إيماننا المطلق أن التربية اليقتصر القيام بها على وزارة التربية لوحدها بل هي مهمة جميع ألطراف وحرصنا على أن يكون البيت إمتداد للمدرسة والعكس صحيح .

5. إعتبار أن ألسرة محيط التلميذ ألول يسلهم في إعداده من جميع الجوانب الثقافية والدينية والصحية والنفسية ، وان يتأتى بلوغ هذه الغايات النبيلة إال بتكاتف جهود كامل أفراد أسرة التعليم وأولياء التالميذ فرادى أو من خالل ممثليهم في جمعياتهم .

فبقدر ماكانت هذه العالقة عالقة منسجمة ومتكاملة بقدر ما أثرت إيجابيا على التالميذ وعملت على نجاحهم الدراسي والتربوي ألن الدارسات العلمية التي أنجزتها فرق متخصصة من الباحثين في بعض الدول المتقدمة أثبتت مما ال يدعوا للشك أن نموا الطفل وإنسجامه ونجاحه ثمرة مرهونة بمدى توطيد العالقة بين كل من المدرسة واألولياء .

أملنا أن يكون هذا التدخل قد أضاف ولو الشيء القليل في توطيد هذه العالقة وتعزيزها. [1]

مهام جمعيات أولياء التالميذ

إن إنخراط آلباء في جمعيات أولياء التالميذ هذه الهيئة الرسمية الموجودة بالموسسات يعد بحد ذاته مساهمة فعالة لنجاح أبنائهم في حياتهم الدراسية ألن هذه الجمعيات لها أدوارا كثيرة تساهم بها وأن نجاح المدرسة مرهون بالتعاون مع كل الشركاء إلجتماعيين من بينهم جمعيات أولياء التالميذ قصد تنفيذ إلصالح البيداغوجي المتميز باإلنتقال من منطق تعليم مؤسس على تلقين

المعارف إلى منطق تعلم مؤسس على تنمية كفاءات مستدامة اندماجية وقابلة للتحويل ، فإنطالقا من المادة الثانية من القانون ألساسي لجمعية أولياء التالميذ فهي تساهم في مايلي :

1. التنسيق بين المدرسة واألولياء وتعريفهم بالواجبات والحقوق تجاه المؤسسة التعليمية من خالل لقاءت دورية تحسيسية يعقدها مكتب الجمعية بين ألولياء والمعلمين واألساتذة وخلق حوار مباشر بين المدرسة واألسرة تلتزم ألطراف فيه بما يخدم مصلحة التلميذ ويرفع المردود المدرسي .

2. يشارك ألولياء بصفتهم أعضاء في الجماعة التربوية مباشرة في الحياة المدرسية بإقامة عالقات تعاون مع المعلمين ورؤساء المؤسسات بالمساهمة في تحسين إلستقبال وظروف تمدرس أبناءهم كما يشاركون بطريقة غير مباشرة عن طريق ممثليهم في مختلف المجالس التي تحكم الحياة المدرسية المنشاءة لهذا الغرض)المادة 25 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية المؤرخ في 2008/01/23(

3. مساعدة المؤسسة على معالجة المعضالت وتذليل الصعوبات التي قد تحول دون مزاولة التالميذ ألنشطتهم المدرسية بصفة طبيعية وعادية مثل الوقوف على أسباب التغيبات والتأخرات عند التالميذ و التسرب المدرسي الذي أصبح معضلة تهدد المجتمع ، وتفشي ظاهرة المخدرات بمختلف أنواعها

4. تحسيس ألولياء وتوعيتهم بضرورة المساهمة في توفير الوسائل المادية والظروف المعنوية لنجاح العملية التربوية)توجد مؤسسات إبتدائية جهزتها الجمعية باإلعالم آللي (ويدفع إلى هذا قيام المدرسة بمبادرة برمجة نشاطات ثقافية ورياضية وترفيهية ودعوة آلباء بصفة عامة ومكتب الجمعية بصفة خاصة لهذه النشاطات قصد تمكينهم من أداء الدور المطلوب منهم بل مشاركتهم في بعض النشاطات إن أمكن وإبداء آلراء واإلقترحات ألن إهمال هذا الدور يشعر ألولياء بالدونية أما مشاركتهم دائما تعود بالفائدة ولو تدخل الفرحة إلى بعض التالميذ وتجعلهم يفتخرون بوجود آبائهم في المؤسسة.

5. تنشيط المحيط المدرسي والمساهمة في توسيع دائرة المعارف من خالل شراء الكتب وتوزيع الهدايا على التالميذ وكذلك المساهمة في اإلعتناء بالمحيط بغرس األلشجار والمشاركة في الحمالت التطوعية داخل المدرسة .

6. تحسين الوضعية والمادية والمعنوية للتالميذ الذين يكونون في حاجة ماسة إلى المساعدة كشراء اللوازم المدرسية ، النظارات الطبية ، أجهزة السمع ، االلبسة والوقوف بجانب االيتام وتشجيعهم على الدراسة وتذليل الصعوبات المادية والنفسية التي تعترضهم

7. تحسيس االولياء وتوعيتهم بضرورة المساهمة في توفير الوسائل المادية والظروف المعنوية لنجاح العملية التربوية)توجد مؤسسات إبتدائية جهزتها الجمعية باإلعالم االلي (ويدفع إلى هذا قيام المدرسة بمبادرة برمجة نشاطات ثقافية ورياضية وترفيهية ودعوة االباء بصفة عامة ومكتب الجمعية بصفة خاصة لهذه النشاطات قصد تمكينهم من أداء الدور المطلوب منهم بل مشاركتهم في بعض النشاطات إن أمكن وإبداء االراء واإلقترحات ألن إهمال هذا الدور يشعر االولياء بالدونية أما مشاركتهم دائما تعود بالفائدة ولو تدخل الفرحة إلى بعض التالميذ وتجعلهم يفتخرون بوجود آبائهم في المؤسسة.

8. تنشيط المحيط المدرسي والمساهمة في توسيع دائرة المعارف من خالل شراء الكتب وتوزيع الهدايا على التالميذ وكذلك المساهمة في اإلعتناء بالمحيط بغرس االشجار والمشاركة في الحمالت التطوعية داخل المدرسة .[1]

9. تحسين الوضعية والمادية والمعنوية للتالميذ الذين يكونون في حاجة ماسة إلى المساعدة كشراء اللوازم المدرسية ، النظارات الطبية ، أجهزة السمع ، االلبسة والوقوف بجانب االيتام وتشجيعهم على الدراسة وتذليل الصعوبات المادية والنفسية التي تعترضهم

10. تعرف ببرامج المدرسة ومشاريعها وتسعى إلى إقامة وتوطيد العالقة مع المدرسة)منشور وزاري رقم 91/122/098 مؤرخ في 91/05/15(خاصة وأن رئيس الجمعية أصبح عضوا هاما في مجلس التربية والتسيير فله الحق في إقتراح الحلول التي يراها مناسبة ، ولكن هنا نشير إلى أن مديرالمؤسسة التعليمية ومعاونيه يكون لهم الدور الفعال في جلب وإقحام الجمعيات في العمل لصالح المؤسسات التعليمية وذلك يتم من خالل التنسيق الدائم بين أعضائها وتحميلهم المسؤولية هذا من جهة وتحميل المسؤولية كذلك لألولياء مباشرة للعب الدور المطلوب منهم وذلك من خالل إستغالل المعطيات التالية

- جدول التوقيت المقرر للتالميذ وكذا التغيرات التي قد تدخل عليه
- التغيبات والتأخرات والسلوكات التي تسجل عليهم

- النتائج المدرسية التي يتحصلون عليها من خالل عمليات التقويم المختلفة
- برمجة نشاطات ثقافية ورياضية

[1]نفس المرجع السابق 16.30

11. أصبح في آلونة أألخيرة لجمعية التالميذ مكانة هامة في المنظومة التربوية فمكتب الجمعية يمكن أن يقدم اقتراحات إلى الوزير المكلف بالتربية الوطنية وكذلك إلى مديرية التربية على مستوى الوالية)المادة 26 من القانون التوجيهي للتربية الوطنية 04/08(

12. تساهم الجمعية مع الفريق االتربوي بتربية التالميذ على قيم المجتمع الجزائري والمحافظة على هويته العربية اإلسالمية وأن نضمن لهم سلوكا أخالقيا وتربويا ال يتناقض مع المعطيات التاريخية في بالدنا .

13 . المساهمة في توعية أولياء أمور التالميذ من خالل تنظيم لقاءت معهم على ضرورة اإلتصال بالمؤسسات التربوية التعليمية وتقديم المساعدة المعنوية على أألقل ألوالدهم ألنه من أألخطاء التي يقع فيها أألولياء عدم الذهاب إلى المدرسة أثناء فترة الدراسة بل أن بعض آلباء قد ال يكونون قد دخلوا المدرسة التي قضى فيها أبنائهم عدة سنوات ، ألن شعور الطفل بإتصال الوالدين بالمدرسة والقائمين عليها يجعله يدرك أنه لم ينقطع عن أسرته ووالديه وهذا الشعور يعطيه الثقة في نفسه وفي المكان ومن فيه من ناحية ويشجعه على اإلستقامة واإلجتهاد من ناحية أخرى

11. السهر والدفاع على مصالح التالميذ المادية والمعنوية في ماعدا القضايا التقنية والتربوية التي هي من إختصاص المسؤلين المؤهلين لهذا الغرض) نقصد بهم المدير مستشار التربية ، المفتش (.

ـ صراحة تتنوع وتتعدد مجاالت تدخل هذه الجمعيات، ويمكن بشكل مركز القول إنها تتوزع إلى تنفيذها ألعمال اجتماعية، إذ تتكفل بتوفير الحقيبة المدرسية، بكل عناصرها، للتالميذ المعوزين

وتساهم الجمعية مع الفريق االتربوي بتربية التالميذ على قيم المجتمع الجزائري والمحافظة على هويته العربية اإلسالمية وأن نضمن لهم سلوكا أخالقيا وتربويا ال يتناقض مع المعطيات التاريخية في بالدنا .

أما الشق الثاني، فيتعلق بالتنشيط التربوي والثقافي والرياضي، إذ تعمل الجمعية من موقعها الجديد في المجلس التربوي واإلداري للمؤسسة التعليمية، إلى جانب باقي الشركاء ، على بلورة برنامج العمل السنوي لألنشطة بالمؤسسة

وإلى جانب ما ذكر يمكن للجمعية، أن تنفذ برامج موازية تستهدف آلباء وألمهات والتالميذ، والمساهمة في تنشيط أألندية داخل المدرسة، مثل أوراش التربية على المحافظة على البيئة، والتربية الحقوقية، وتنظيم رحالت أوخرجات مدرسية

أما في ما يتعلق بالشق التربوي، نقول إنه يفترض في جمعية آباء وأولياء التالميذ تنفيذ مختلف الصالحيات والمسؤوليات الممنوحة إليها بمقتضى القانون ألاساسي للجمعيات ، وذلك من خالل تتبعها لظاهرة تغيبات التالميذ للتقليص من نسبها، رغم ما يعتري هذه المهمة من صعوبات لكونها تتطلب

متابعة يومية، وإجراء اتصاالت متكررة بأسر التالميذ، كما من مهام الجمعية محاربة ظاهرة االنقطاع عن الدراسة، إلى جانب دورها التقييمي لمردودية المؤسسة التعليمية والرقي بمستوى أدائها، إضافة إلى الوقوف عند االختالالت الموجودة .

وإلى جانب ذلك، تخصص الجمعيات حوافز للتالميذ المتفوقين، وتقدم المساعدة للذين يواجهون تعثرا دراسيا، وذلك بمقتضى مذكرة وزارية صادرة في هذا الشأن والمتعلقة بالدعم التربوي والتي تنص على إمكانية الدعم التربوي الخارجي من طرف جمعيات آالباء وعموم مؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب الدعم المندمج المؤسسي الذي ينفذه أساتذة المدرسة.

هذا بالنسبة لعمل الجمعيات على مستوى المؤسسات التعليمية، أما في ما يتعلق بالجمعيات على مستوى الفيدرالية الوطنية والفيدراليات الوالئية ، فمن أهم صالحياتها تأطير الجمعيات المنخرطة بها، وتقوية قدراتها، إلى جانب كونها الجهة المخاطبة لدى الجهات المعنية، حيث يستشار مسؤولو جمعيات آالباء وأولياء التالميذ في مختلف مشاريع اإلصالح التربوي .

أخيرا نشير إلى أن هذه ألدوار وغيرها في الوسط المدرسي التتحقق إال إذا بادرت المؤسسات التربوية التعليمية إلى إتخاذ التدابير الالزمة لتسهيل إنشاء وعمل جمعية أولياء التالميذ بإعتبارها اإلطار المفضل للربط بين ألسرة والمدرسة فال يجب أن تنظر اإلدارة المدرسية بنظرة المتسلط ، بنظرة المتكبر إلى أعضاء مكتب الجمعية.

وعدم التنسيق معهم ، بل يجب عليها أن تضع في متناول ألولياء أو ممثليهم في الجمعية كل المعلومات المتعلقة بأعمال أبنائهم ، نتائج مختلف عمليات التقويم .

معايير وإجراءات التقويم ، اإلنتقال واإلعادة لتمكنهم من أداء الدور المنوط بهم)منشور وزاري " إصالح نظام التقويم التربوي "رقم 2039 مؤرخ في 2005/03/13(حتى أنها توفر لهم المقر أن أمكن لتشجعهم على أداء مهامهم.[1]

[1]نفس المرجع السابق 15.00

المطلب الثاني :جمعية العلماء المسلمين .

لقد كان العلماء ثوريون من حيث االهداف، أما في الوسائل فال يستخدمون إال بـه عقلية

االستعمار. ولهذا انصرفت الجمعية في نشاطها الدعوي إلى بناء قوة عقائدية مقاتلة مؤمنة بقضيتهاالدينية والوطنية، عن طريق االهتمام بالمدارس والتدريس الديني والعام، مدركةً حاجة السياسةوالقتال إلى سبيل مختلف في التعبئة وبناء الكادر لذلك خصت مسألة التربية والتكوين باعتبار مميزوكأن له شديد التعويل عليها في بناء جيل الرسالة الدينية والوطنية .

لقد كانت غاية التربية عند رجال الحركة اإلصالحية السلفية في الجزائر، المنضوين تحتلواء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين هدف إلى تكوين جيل قائد في الجزائر، أما كيفية تعليم هذاالجيل القائد فيشرحها الشيخ محمد البشير اإلبراهيمي في الفقرات التالية :

قال :" كانت الطريقة التي اتفقنا عليها أنا وابن باديس في اجتماعنا بالمدينة المنورة، في عام1913م في تربية النشىء هي أن ال نتوسع له في العلم، وإنما نربيه على فكرة صحيحة، ولو مع علم قليل، فتمت لنا هذه التجربة في الجيش الذي أعددناه من تالمذتنا ."

مثلما فعل حزب اهلال اللبناني، الذي انصرف إلى بناء قوة عقائدية مقاتلة مؤمنة بقضيتهاالدينية والمذهبية والوطنية، ولم يتوسل في ذلك ما توسله آخرون من ضروب التجييش والتعبئةالمنبرية، على مثال ما ساد في تجارب أحزاب اليسار وتنظيمات الحركة اإلسالمية التي كان لموقعها الفشل ولقوا الغلبة في عقد السبعينيات والثمانينات، بل سلك مسلكا مختلفا إلى ذلك.

وحاولت الجمعية االبتعاد عن السياسة ، ولو على مستوى قانونها االساسي، إال أن ال يمكن أن تظل – في ظل االستعمار الغاشم - منكمشة في إطار ديني محض، بعيدة عن الجماهيرومطامحها، السيما ان التنظيم الوطني المسموح له قانونيا بمزاولة نشاطه في البالد، ويتوفر لديهجهاز يمكنه من االتصال بأوسع قاعدة شعبية.

ماء المسلمين في الرد
عليها
1962
1830-
دراسة
نظرية
تحليليةتجام
عة
الجزائر2.
ص15
1

كانت التربية في نظر الشيخ ابـن بـاديس هـي الوسـيلة المثلـى لغـرس التعـاليم اإلسـالمية التجديدية – و معها الترعة العربية و الوطنية - في عقول الناشئة و مقاومـة تيـار الفرنسـة الذي يعمل منذ احتل الجزائر علـى أن يجردهـا مـن هويتـها اإلسـالمية و العربيـة، و ذلـك بفـرض الفرنسية لغة وحيدة في التعليم، و إبعاد العربية تماما عن هذا المجال، فإذا كـان التعلـيم الفرنسـي السـائد يقصد إلى فرنسة الجزائريين، فإن التعليم الذي قاده من قبل بن بـاديس، و قـاده مـن بعـده اإلبراهيمـي، يقصد إلى إعادة أسلمة الجزائريين و تعريبهم أو إبقاء اإلسالم و العروبة عند من بقيا عنده .جمعية التربية والتعليم اإلسالمية : و هي أول جمعية إسالمية تعنى بالتربية والتعليم، يرخص لها في قسنطينة، حيث كان مكتـب التعلـيم العربي النواة األلولى التي انبثقت عنها هذه الجمعية، التي اختارت الشيخ عبد الحميد بن بـاديس رئيس لهـا . و عن تأسيس هذه الجمعية يقول ابن باديس ": في سنة 1349هـ - 1930م، رأيت أن أخطـو بالمكتـب -مكتب التعليم العربي - خطوة جديدة، و ُأ خرجه من مكتب جماعة إلى مدرسة جمعية، فحـررت القـانون ألساسي لجمعية التربية و التعليم اإلسالمية، و قدمته باسم الجماعة المُؤسسة إلى الحكومة، فوقـع التصـديق عليه"

ُ

لقد تميزت طبيعة المرحلة التي أنشئت فيها هذه الجمعية بعدة أمور، نذكر منـها ما يلي:

1 - تضاعف نشاط اإلرساليات التبشيرية في الجزائر .

2 - انحسا ر التعليم العربي اإلسالمي .

3 - مرور قرن كامل على االحتالل الفرنسي للجزائر .

و لذلك فقد أخذ القانون األلساس للجمعية تلك المعطيـات و غيرهـا بعـين االعتبـار و ، ركـزعلى الجوانب آلتية:

1-جعل المقصد الرئيس لهذه الجمعيــة هو نشــر األلخــالق الفاضلــة و المعارف العربية

و الفرنسية و ، عدم الخوض في األلمور السياسية، تفاديا لالصطدام بالسلطات ، التي تعيش في غمـرة التحضـيرالحتفاالت مرور قرن على االحتالل .

2 - تأسيس مكتب لتعليـم أبنــاء المسلمين الذين لـم يتمكنـــوا مـن االلتحـاقبالمدارس الحكومية، و تثقيف أفكارهم بالعلم باللسانين العربي و الفرنسي.[1]

العلماء المسلمين في الرد
عليها
1962
-1830
دراسة
نظرية
تحليلية مقارنة
الجزائر2.
ص17
1

3 - تأسيس ملجأ إليواء اليتامى، الذين تتربص م البعثات التنصيرية الحتوائهم و إبعادهم عن دينهم.

4 - تأسيس معمل للصنائع، بمثابة ورشات يتدرب فيه الطلبة على مختلف الحرف، حتى إذا ما تخرجواسهل اندماجهم في الحياة العامة .

5 - إرسال البعثـات العلميـة إلى بعض جامعـات الـدول اإلسالميـة، إلتمام تحصيلهم

العلمي، و إعدادهم لغد مشرق، يكونون فيه قادة يسوسون أمتهم و أمور حيام، و يجمعون شتاتها، و يعيدونلها أمجادها و قوتها.

* الهدف التربوي كما يراه ابن باديس :

بين ابن باديس الهدف التربوي الذي يسعى لتحقيقه بأنه ": الرجوع بالشعب إلى عقائد اإلسالم المبنيةعلى العلم، و فضائله المبنية على القوة و الرحمة، و أحكامه المبنية على العدل واإلحسان، و نظمه المبنية علـالتعاون بين األلفراد والجماعات، و التآلف و التعامل و التعاون، و أن ال فضل ألحد على أحد إال بتقوى اهللا، و من اتقى اهللا فهو أنفع الخلق لعباد اهللا"

* فالتربية عند ابن باديس تهدف إلى :

- تحقيق العبودية الخالصة هللا، في الحياة الفردية والجماعية، و ذلك بتعلم اإلسالم من مصادره األلصيلة -تكوين المواطن المؤمن المتميز عن المستعمر المغتصب في جميع جوانب حياته، و بالتالي إحداث التميز االجتماعي لألمة الجزائرية، التي أرادت فرنسا احتواءها و ابتالعها - .ربط األلجيال بالتراث و الحضارة العربيـة اإلسالميـة، و هـو ما يسميه بعض العلماء بوظيفـة " :نقـل التـراث" "أو إحيـاء التــراث و ،" يؤكــد ابن باديس أن هدفه التربوي هو - :ترقيـــة اتمــع الجزائــري في "جميــع نواحــي الحيـاة إلى أقصــى ما تترقى إليه األلمم، ليكونوا محترمين من أنفسهم و من غيرهم، يفيدون ويستفيدون، و يعرفون كيف يسوسـون وكيف يساسون، فتربحم اإلنسانية عضوا من خير من عرفَت من أعضائها .فــإذا مـــا تحقــق للشـعب االستعـــداد الداخلــي للتغييـــر ، أو بعبـــارة أخــرى: التخلص من القابلية لالستعمار ، مصداقًا لقول اهللا تعالى (: إن اهللا ال يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) ، أمكنه الرقي في جميع جوانب الحياة و ذلك بتزويد المتعلمين بالقدر المناس ب مـن المعلومات و ا

لخبرات المختلفة ، فيساهموا في بناء صرح األمة و خدمتها والدفاع عنها و يمكن تلخيص الهدف التربوي عند ابن باديس بأنه- :إحداث التغيير الداخلي في الفرد الجزائري، بإرجاعه إلى دينه و تعلّمه من

مصادره االصيلة، كتـاب اهللا وسنة رسوله صلى اهللا عليه و سلم ، خاليا من البدع و الشـوائب، ليحـافظ علـى [1]شخصـيته العربيـة و اإلسالمية - .

تأهيله لتسلّق درجات الرقي االجتماعي االقتصادي و السياسي، و الوصول إلى مصاف الشـعوب الراقية، فيسعد في الدنيا واآلخرة .لقد أدرك الرجل أن التعليم النافع هو الذي يوظف في العلم فيما ينفع الفرد و اتمع و هـو الـذي يسهم بإيجابية و فاعلية في رقي اتمع، ولم تكن رؤيته للتعليم قاصرة و ترى فيه ظاهرة إنسانية تقـف عنـد مرحلة معينة أو تنتهي عند سن معينة أو مستوى معين، بل غير ذلك تماماً فالتعليم في منظوره يشمل الصـغار و الكبار المرأة و الرجل ليتمكن الجميع من التكيف مع التجديدات المعرفية داخل اتمع و مـن ثم مواجهـة التغييرات الثقافية و االجتماعية و قد كان ممن تخرج على يديه من أوائل تالميذه في هذا العهد مبارك الميلـي، و السعيد هذه الفلسفة التربوية البادیسية اتسمت ببعد النظر إذ تعاملت مـع الفـرد رجـالً كـ ان أو امـرأة و اتمع على أما كيانان متغيران ناميان يؤثر كل منهما في اآلخر و يتأثر بـه، و يـنعكس ذلـك علـى طبيعة الحياة فقام بما يأ له من معارف عصره بتحليـل الواقـع االجتمـاعي الجزائـري يومهـا، وكـذا طبيعة التغيرات التي طرأت عليه منتهياً إلى حصر المشكالت اآلتيـة و المتوقعـة فجعلـها ضـمن مشـروعه التربوي حتى يكون لتعليمه معنى وداللة في صيانة اتمع و المحافظة علـى تماسكه و إنمـاء كيانـه و. قـد أفضـى به تحليله للواقع االجتماعي الجزائري إلى أن الجهد الفردي مهما تكن قوتـه و فعاليتـه فإنـه يبقـى محدوداً لذلك)فكر رحمه اهللا في توحيد جهوده مـع جهـود إخوانـه، و قـد قـال يومـاً لصـفوة مـن أنصاره: "إني عقدت العزم على توجيه دعوة إلى أبناء الجزائر المتخرجين مـن جـامع الزيتونـة، وكـذلك العائدين من المشرق العربي لكي ندرس جميعاً الحالة الراهنة و نتعاون علـى وضـع خطـة العمـل إلنقـاذ 1هذا الشعب العربي المسلم بالجزائر قبل فوات االوان .

"وكان هذا إرهاصاً للعمل اإلصالحي التربـوي المؤسسـي المـنظم، ففـي سـنة 1928 وجـه دعوته إلى الطالب العائدين من جامع الزيتونة والمشـرق العـربي الـذين رأى فـيهم الكفـاءة و التراهـة و االلتزام و االستعداد للعمل التربوي و اإلصـالحي فلبى دعوته كـل مـن : الشـيخ البشـير اإلبراهيمـي، و الشيخ العربي التبسي و الشيخ الطيب العقبي و الشـيخ المبـارك الميلـي و الشـيخ السـعيد الزاهـري 2والشيخ محمد خير الدين .و تم وضع خطة عمل لتنفيذها و مما ورد فيها 1 :-

تكوين لجنة من الحاضرين للتسيير و التنفيذ 2 . ـ الشروع فوراً في إنجاز المدارس الحرة لتعليم اللغة العربية و التربية اإلسالمية 3 . ـ االلتزام بإلقاء دروس الـوعظ لعامـة المٌ سـلمين في المسـاجد الحـرة و

التجـول في أنحـاء الوطن لتبليغ الدعوة اإلصالحية لجميع الناس 4 . ـ الكتابة في الصحف و االت لتوعية طبقات الشعب 5 . ـ إنشاء النوادي العربية لالجتماعات و إلقاء الخطب و المحاضرات 6 . ـ إنشاء فرق

العلماء المسلمين في الرد
عليها
1962
-1830
دراسة
نظرية
تحليليةتجام
عة
الجزائر2.
ص18
1

الكشافة اإلسالمية للشباب في كافة أنحاء البالد 7 . ـ العمل على إذكاء روح النضال في [1]أوساط الشعب لتحرير البالد من العبودية والحكم االجنبي . و المتأمل في هذه البنود السبعة يقف منها على مدى ما أواله الشيخ عبد الحميد بن باديس ـ و من خا رفاقه في لجنة التسيير و التنفيذ ـ من عناية بالغة باإلصالح التربوي و التعليمي، جمعية التربية والتعليم اإلسالمية :

و هي أول جمعية إسالمية تعنى بالتربية والتعليم، يرخص لها في قسنطينة، حيث كان مكتب التعليم العربي النواة االولى التي انبثقت عنها هذه الجمعية، التي اختارت الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيسا لها .و عن تأسيس هذه الجمعية يقول ابن باديس ": في سنة 1349هـ ـ 1930م، رأيت أن أخطو بالمكتب -مكتب التعليم العربي - خطوة جديدة، و ًأ خرجه من مكتب جماعة إلى مدرسة جمعية، فحررت القانوناألساس ي لجمعية التربية و التعليم اإلسالمية، و قدمته باسم الجماعة المُؤسسة إلى ُ الحكومة، فوقع التصديق 1عليه . "لقد تميزت طبيعة المرحلة التي أنشئت فيها هذه الجمعية بعدة أمور، نذكر منها ما يلي - 1 :تضاعف نشاط اإلرساليات التبشيرية في الجزائر - 2 .انحسا ر التعليم العربي اإلسالمي - 3 . مرور قرن كامل على االحتالل الفرنسي للجزائر .و لذلك فقد أخذ القانون االساس للجمعية تلك المعطيات و غيرها بعين االعتبار و ، ركز على الجوانب آلتية-1 :جعل المقصد الرئيس لهذه الجمعية هو نشر االخالق الفاضلة و المعارف العربية و الفرنسية و ، عدم الخوض في االمور السياسية، تفاديا لالصطدام بالسلطات ، التي تعيش في غمرة التحضير الحتفاالت مرور قرن على االحتالل - 2 .تأسيس مكتب لتعليم أبناء المسلمين الذين لم يتمكنوا من االلتحاق بالمدارس الحكومية، و تثقيف أفكارهم بالعلم باللسانين العربي و الفرنسي - 3 .تأسيس ملجأ إليواء اليتامى، الذين تتربصم البعثات التنصيرية الحتوائهم و إبعادهم عن دينهم - 4 .تأسيس معمل للصنائع، بمثابة ورشات يتدرب فيه الطلبة على مختلف الحرف، حتى إذا ما تخرجوا سهل اندماجهم في الحياة العامة - 5 . إرسال البعثات العلمية إلى بعض جامعات الدول اإلسالمية، إلتمام تحصيلهم العلمي، و إعدادهم لغد مشرق، يكونون فيه قادة يسوسون أمتهم و أمور حيام، و يجمعون شتاا، و يعيدون لها أمجادها .

االهداف التعليمية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

الخطاب النفيس الذي ألقاه البشر اإلبراهيمي، نائب الرئيس، مساء الثالثاء 4 ربيع االول الماضي، اليوم الثاني لالجتماع العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد بيّن أن الجمعية قد أسسّت

لهدفيـن شريفيـن، لهما في قلب كـل عربي مسلم بهذا الوطن مكانة ال تساويها مكانة، وهما إحياء مجد الـدين اإلســالمي و إحياء مجد اللغـة العربية. فأما إحياء مجد الدين اإلسالمي فبإقامته كما أمر هللا أن

علماء المسلمين في الرد
عليها
1962
-1830
دراسة
نظرية
تحليليةتجام
عة
الجزائر2.
ص19
1

يُقام بتصحيح أركانه ألربعة:العقيدة والعبادة والمعاملة والخلق. وأما إحياء اللسان العربي فألنه لسان هذا الدين والمترجم عن أسراره ومكوناته ألنه لسان القرآن الذي شرع مستودع الهداية إللهية العامة للبشر كلهم، ألنه لسان محمد بن عبد هللا صلي هللا عليه وسلم صفوة هللا من خلقه، والمثل ألعلى لهذا النوع إلنساني الذي هو أشرف مخلوقات هللا، وألنه لسان تاريخ هذا الدين ومُجَّلي مواقع العبر منه)1(. وكما قال إلمام عبد الحميد ابن باديس مخاطبا هذا الشعب:"أيها الشعب المسلم الجزائري الكريم، تاهلل لن تكون مسلما إال إذا حافظت على إلسالم ولن تحافظ على إلسالم إال إذا فقهته، ولن تتفقه إال إذا كان فيك من يفقهك فيه..."

كما ذكر أيضا الدكتور عبد الكريم بوصفصاف في تلخيص أهدافها في هدفين رئيسين هما: فاألول: وهو آني ويتمثل في تنقية إلسالم مما علق به من شوائب والمحافظة على الثوابت وإحيائها. كاللغة العربية والتاريخ القومي و إلسالمي، باإلضافة إلى بناء المدارس و المساجد ومحاربة آلفات االجتماعية. عن طريق نشر الوعي وذلك بواسطة الدروس و الصحافة، وبصفة عامة الوقوف ضد محاولة مسح الشخصية الوطنية الجزائرية والثانية: وهو البعيد المدى ويتمثل في استرجاع استقالل الجزائر، وتكوين دولة عربية إسالمية. واستنادا لما أورده السيد فرحات عباس، فإن جمعية العلماء كانت ذات مهمة شاملة حيث يقول : "حملت هذه الجمعية المباركة على عاتقها عبء نهضة إلسالم ومحاربة أصحاب الزوايا و الطرق المتواطنين مع االستعمار وتكوين إطارات اجتماعية مثقفين ثقافة عربية[1]

وال يزال دور جمعية العلماء المسلمين بارزا في التدخل في شؤون التغليم و التربية و يظهر ذلك جليا في البيان الذي أصدرته الجمعية في 27 مارس 2016 ما يخص ادراج الدارجة في التعليم االبتدائي .

المطلب الثالث : ألحزاب السياسية.

- تعد ألحزاب السياسية أحد منظمات المجتمع المدني التي تلعب دورا بالغ ألهمية في إقرار وتنفيذ السياسات واألهداف العامة لمجتمعاتها، وإصالح التعليم يعد واحدا من تلك ألهداف التي يسعى أي بلد لتحقيقها من أجل النهوض بمستوى التعليم والوصول بالبالد إلى أن تكون البلد ألولى على مستوى العالم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

ونتيجة لتباين ألياديولوجيات التي تتبناها ألحزاب السياسية، ونتيجة الختالف طبيعة النظم الحزبية والنظم السياسية التي تقوم بداخلها هذه ألحزاب، ولتنوع قنوات المشاركة الحزبية، تختلف قوة وطبيعة مشاركة ألحزاب السياسية في إصالح التعليم في بالدها؛ حيث ال تعمل هذه ألحزاب بمعزل عن القوى والعوامل المختلفة المحيطة بها.

العلماء المسلمين في الرد
عليها
1962
-1830
دراسة
نظرية
تحليلية مقارنة
الجزائر2.
ص22
1

أن مشاركة االحزاب السياسية في معالجة القضايا التعليمية قد تؤدي إلى المساهمة بشكل أكبر في إصالح التعليم المنظومة التربوية.

من هذا و ذاك يمكن ان يكون دور هذه االحزاب في أن االصالح عملية تحمل في طياتها سلسلة من العمليات االخرى، والمتمثلة في التغيير والتطوير والتجديد.

- أن االصالح يتضمن ثالث مستويات من التغيير هي: التغيير النسبي والتغيير التدريجي، والتغيير الجذري.
- أن االصالح التعليمي الجذري يكون في معظم االحيان خيارا سياسيا يتضمن تغييرات جوهرية في االستراتيجية التربوي التي ترجم توجهات السياسة التربوية العامة للمجتمع.

أن هناك مجموعة من مبادئ إصالح التعليم اتفق عليها حزبا الديموقراطي والجمهوري في الواليات المتحدة، كما اتفقت االحزاب السياسية في معضم دول العالم فيما يتعلق بالمشاركة الحزبية في إصالح التعليم.[1]

- أن مشاركة االحزاب السياسية في الجزائر في إصالح التعليم كانت أقل تأثيرا وفعالية من مثيالتها في دول المقارنة.

أن انعدام تناوب السلطة بين االحزاب السياسية في الجزائر، واقتصارها على الحزب الحاكم، جعل االحزاب السياسية االخرى أقل حماسة ودافعية على العمل، وهو ما بدى واضحا من ضعف تأثير مشاركتها التعليمية.

هذا وقد توصل البحث لمجموعة من االجراءات المقترحة لتفعيل مشاركة االحزاب السياسية في إصالح المظومة التربوية ، انقسمت ما بين مقترحات خاصة باألحزاب السياسية، ومقترحات خاصة بالمشاركة الحزبية في إصالح التعليم الثانوي.

ناخذ مثال ما فجر موضوع تدريس اللهجة أو العامية الجزائرية خالل الطور االبتدائي في المدرسة الجزائرية موجة غضب واستياء لدى شريحة واسعة من المجتمع، كما أصدرت االحزاب االسالمية بيانات تطالب بإقالة وزيرة التربية والتعليم. وبالرغم من أنه اتضح أن طرح الموضوع لم يكن بسبب

[1]برقون عبد الرحمان ، مورفولوجيا المجتمع المدني في الجزائر ، مجلة علوم االنسان و المجتمع ، العدد 08 ، جوان 2012 ._

قرار قد اتخذ بل إنه جاء نتيجة مجرد إشاعة ، فإنه تسبب في جدل جديد حول الصراع اللغوي وإشكالية الهوية في الجزائر.

لم يهدأ الجدل الذي أثاره موضوع استبدال اللهجة الجزائرية باللغة العربية خالل مراحل التدريس االبتدائية، فال يزال يشغل رواد مواقع التواصل االجتماعي، و يتصدر أألخبار الرئيسية في وسائل اإلعالم الجزائرية واألجنبية.

وفيما طالب عدد من الجمعيات و أألحزاب اإلسالمية بإقالة وزيرة التربية والتعليم نورية بن غبريط من منصبها، ووجهوا لمؤسستها تهمة ما أسموه "محاربة ثوابت أألمة وتهديد الوحدة الوطنية"، كذبت الوزارة ما تم تداوله حول ندوة حول " االصالح التربوي" عقدتها مؤخرا وقيل إن بعض الخبراء اقترحوا خاللها إدراج اللهجة الجزائرية في مرحلة التعليم االبتدائي بدل الفصحى.

وقالت الوزيرة إن التوصيات التي صدرت خالل الندوة كانت تتمحور حول ضرورة التعامل مع تالميذ السنة أألولى ابتدائي بلغتهم أألم سواء كانت باللهجات أألمازيغية المختلفة أو الدارجة أو العامية في شرح الدروس، كتمهيد لتعليمهم اللغة الفصحى ، وهو القرار الذي ساندته بعض النقابات التعليمية السيما وأن التجربة تخوضها دول أخرى[1].

الباحث واإلعالمي صغير سالم قال في تصريحات ل" مونت كارلو الدولية" إن إعادة فتح الجدل حول اللغة في الجزائر ما هو إال محاولة إلبعاد الناس عن الشأن السياسي. وأضاف يقول " من الخطأ أن يستخدم موضوع الهوية الحساس كوسيلة للتناطح السياسي، فطرحه في هذه الفترة إللهاء الرأي العام عما يحدث من صراع في هرم السلطة، وما يحدث من تغييرات سياسية متسارعة تحدث داخل منظومة الحكم، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط، ولذلك يتم لفت االنتباه إلى قضايا غير جوهرية."

اإلشكالية اللغوية في الجزائر، وجرعة اإليديولوجية

ويرى سالم أن تناول موضوع الهوية و مقوماتها اللغوية والدينية، وصوال إلى مسألة اختيار اللغة المستخدمة في المدرسة ال يتم عبر مثل هذه المنهجية، خاصة من خالل طرحه باعتماد "جرعة اإليديولوجية". بل إنه يرى أن الخطاب الرسمي وتصريحات وزارة التعليم والتربية نفسها لم تكن واضحة،وكذا الشأن بالنسبة إلى التبريرات المتناقضة، وعليه يجب أن يتم طرح مثل هذه المواضيع ضمن نقاش ديمقراطي يشارك فيه ممثلو أألحزاب السياسية وممثلو المجتمع المدني والمثقفون و أألكاديميون المتخصصون في التربية للوصول إلى نتيجة.

ويرى صغير سالم أيضا أن قضايا المجتمع الجزائري بحاجة إلى خطاب سياسي شجاع.

---

[1] http://www.mc-doualiya.com/articles/D8 فائزة مصطفى2015/08/01.20:30.2016/04/04

العامية الجزائرية.."بالون اختبار" للسلطة الجزائرية

أألزمة حول موضوع اللغة في الجزائر ليست أألولى من نوعها ولن تكون أألخيرة، فدائما ما شهد الشارع الجزائري جدال محموما حول كل ما يتعلق بالهوية، حيث تنقسم النخبة المثقفة والسياسية بين التيار الفرنكفوني والتيار المناصر لسياسة التعريب ، إضافة إلى قضية اللغة أألمازيغية التي تم إقرارها في الدستور كلغة وطنية في عام 2002، فيما تنادي أصوات سياسية ك"حزب العمال" اليساري باعتمادها كلغة رسمية ثانية في البالد. [1]

لماذا تعجز النخبة السياسية الثقافية الجزائرية عن إيجاد مخرج إلشكالية اللغوية في البالد؟ سؤال طرحته " مونت كارلو الدولية" على الدكتور ناصر جابي، أألستاذ المتخصص في علم االجتماع السياسي بجامعة الجزائر والذي قال إن المجتمع الجزائري " يواجه صراعا بين المفرنسين والمعربين، امتدت إلى المدرسة ومؤسسة الحكم، حيث يتم توزيع المناصب حسب االتجاه اللغوي مرات كثيرة، وهذا ولده عدم االعتراف بالتعددية اللغوية، وإن لم نتأكد من صحة اعتماد العامية في المدرسة، تبقى اإلشكالية في وسائط تعليمها ومناهجها."

ويعتبر د. ناصر جابي أن مسالة الحديث عن اللغة أألم في هذا التوقيت هو "بالون اختبار" بالنسبة إلى السلطات الجزائرية، خاصة وأن هناك ضغوطا من قبل جمعيات حقوق اإلنسان، وأن منظمات دولية ك"اليونسكو" تحث الجزائر كغيرها من الدول على احترام اللغة أألم، خاصة فيما يتعلق باللغة أألمازيغية واللهجات المحلية، ويضيف قائال:" لألسف مثل هذه المواضيع يحسمها الخبراء أألكاديميون والنخبة المثقفة، لكن ال يستمع إلى صوتهم، ولم تتح لهم المناسبة إلثارة هذه المسألة وتقديم حلول لها"

يذكر أنها ليست المرة أألولى التي تطال اإلشاعات قطاع التربية والتعليم في الجزائر، فقد تم تداول إشاعات نشرتها بعضها صحف محلية وتناقلتها مواقع التواصل االجتماعي بشكل كبير، كموضوع حذف مادة التربية اإلسالمية من المقرر الدراسي وبعض المواد في امتحانات شهادة الباكالوريا، وإلنهاء الجدل نهائيا، أكدت الوزارة أنها ستعمل على تكريس تدريس العربية من خالل كتب جديدة تحترم قواعدها وتتضمن نصوصًا من أألدب العربي والثقافة الجزائرية.

[1]نفس المرجع السابق
[2] 20.30.2016/04/04نفس
المرجع السابق
20.302016/04/04

المبحث الثاني : الحركة النقابية الجزائرية و تأثيرها على السياسة التعليمية .

المطلب االول : تطور الحركة النقابية في الجزائر.

تعرف النقابة بأنها جماعة من العمال يقومون بنفس النشاط المهني أنشأت أساسا من اجل الدفاع عن مصالح االعضاء و رعايتهم و كذلك تحسين ظروف العمل و المحافظة على الحقوق االقتصادية و المهنية للعاملين .و تعرف أيضا كتنظيم قانوني اختياري و دائم للعمال يمارسون مهنة ما يتولى رعاية مصالحهم و الدفاع عن شروط عملهم و تحسين أحوال معيشتهم .و هناك من حاول تعريف النقابة بمقارنتها مع أشكال تنظيمية أخرى إذ اعتبرت أنها تقترب من الجمعية و تشكل ألغراض المفاوضة الجماعية بشان شروط االستخدام و لرعاية مصالح أعضائها االقتصادية و الألجتماعية عن طريق الضغط 3على الحكومات .و تختلف النقابة عن الحزب السياسي في كون أن الهدف االساسي للحزب يتمثل في الوصول إلى السلطة من اجل تطبيق برنامجه ، أما النقابة فهدفها االساسي يتمثل في الدفاع عن مصالح العمال و النضال من اجل رفع مستواهم المادي و المعنوي عرفت الحركة النقابية الجزائرية تطورا مرحليا ،ابتداء من الفترة االستعمارية إلى يومنا هذا كانت مراحل متنوعة في االداء و في المفهوم. فقد بدأت سنة 1878 تحت وطأة االستعمار في قطاع المطابع عندما تجرأ العمال إلى رفع مطالبهم إلى البرلمان ،وبعدها عرفت تطورا وازدادت انتشارا و قوة. ورغم هذا العدد المتنامي من النقابات فإن مشاركة العمال الجزائريين ظلت متواضعة للغاية للسببين:االول: وجود قوانين استعمارية تعسفية تمنعهم من تشكيل تنظيمات مهما كان نوعها و أهدافها وفي مقدمتها))قانون االهالي((الذي وضع خصيصا للجزائريين و لم يوصلهم لدرجة المواطنة و هو قانون عسكري يجعل من كل الجزائريين تحت الوصاية و االقامة الجبرية و يمنع عنهم الكثير من الحريات و الحقوق االساسية إلى جانب جهل معظم الجزائريين بدور النقابات وأهميتها.

الثاني: ضعف عدد العمال الجزائريين الذين يشتغلون في الصناعة ،لضعف االستثمار فيها من جهة ، وسيطرة االوربيين على العمل في مختلف المهن من جهة أخرى .فقبل الحرب العالمية االولى كان الجزائريون يشتغلون في اثنين من المهن المعروفة في تلك الفترة بينما كان العمال االوربيون يشتغلون في 221 مهنة مختلفة .أي أن القوى العاملة الجزائرية كانت متمركزة في الريف و تشتغل بالزراعة .وبعد الحرب العالمية االولى و بإرسال االستعمار آالف الجزائريين إليها و نقلهم إلى فرنسا ساهم ذلك في تكوين طبقة عاملة جزائرية في المهجر ،و لعدم وجود قوانين وموانع بفرنسا تمنعهم من االنضمام

إلى الحركات النقابية الفرنسية ، فإن ذلك ساعد على تبلور الوعي النقابي لديهم و تعلم طرق العمل و التنظيم .[1]

Lundi, 17 Août 2009Tribune Libre - **Benmohammed Naïm**http://hoggar.org/index.php[1]

أما في الجزائر ،فإن اندثار المهن القديمة و اتساع سوق العمل المأجور و ظهور فكرة العامل))الخماس((أي ألجير بلقمة عيش أو بخمس ما ينتج ،أديا إلى زيادة نسبة مشاركة العمال الجزائريين في النشاط النقابي كانخراط دون الحق للوصول إلى القيادة أي عدم الترشح . و نتيجة للحضر المفروض على ذلك النشاط ألن الجزائر مستعمرة فرنسية فاقتصر على وجود فروع المركزية النقابية الفرنسية التي يقوم برئاستها و تسييرها الفرنسيين بحيث يمنع على الجزائريين حتى باالنخراط فيها إلى غاية سنة 1932 . حيث رخص لهم باالنضمام إلى الكونفدرالية العامة للعمال " C.G.T " ومن خاللها اكتسب الجزائريون خبرة في هذا الميدان و الذي ترجم ميدانيا من خالل مظاهرات 08 ماي 1945 و التي لقيت بعنف شديد راح ضحيته أكثر من 45000 جزائري خالل اقل من أسبوع. و مما زاد تشجع العمل النقابي في الجزائر هو تأسيس المركزية النقابية في تونس تحت اسم اإلتحاد العام للعمال التونسيين في 20 جانفي 1946 .

و إبتداءا من سنة 1948 تم تكوين لجان نقابية خاصة بالعمال الجزائريين لدى الكونفدرالية العامة للعمال تحت إشراف "عيسات إيدير " وعلى اعتبار أن ممارسة النقابة للنشاط السياسي غير ممكنة داخل الكونفدراليات العمالية الفرنسية فإن النقابيين الجزائريين باشروا نشاطات داخل ألحزاب السياسية الجزائرية، من أجل التحضير لتشكيل تنظيم مستقبلي هدفه ألول العمل على االستقاللية التامة عن النقابة الفرنسية و العمل على االعتراف الدولي به كهيئة نقابية و لم يتم ذلك إلى غاية 1954 أين تم تحويل هذه الكونفدرالية إلى إتحاد عام للنقابات الجزائرية حيث سمح لمختلف االتجاهات النقابية إلى توحيد صفوفها باسم اإلتحاد العام للعمال الجزائريين الذي تأسس بتاريخ 24/02/56 تحت إشراف ألمين العام عيسات إيدير ، حيث لعب هذا اإلتحاد دورا أساسيا في هذه المرحلة و هو تجنيد العمال و التنظيمات النقابية إلى التظاهر و اإلضرابات المساندة منها للعمل الثوري إلى غاية االستقالل وهذا ما يميز الحركة النقابية الجزائرية عن بقية الحركات ألخرى خاصة تلك التي ظهرت في البلدان الرأسمالية نتيجة الثورة الصناعية و االنتعاش االقتصادي ، بينما ظهرت الحركة النقابية بالجزائر خالل فترة االستعمار،وتحمل في ثناياها الفكر التحرري و فكر تقرير المصير إلى جانب فكرة الدفاع عن كرامة العامل الجزائري .

ولم يكن االتحاد العام للعمال الجزائريين التنظيم الجزائري الوحيد بل كان إنشاؤه كرد فعل على تنظيمين نقابيين آخرين ،هما اتحاد نقابات العمال الجزائريين و االتحاد العام للنقابات الجزائرية.[1]

[1]برقون عبد الرحمان ، مورفولوجيا المجتمع المدني في الجزائر ، مجلة علوم االنسان و المجتمع ، العدد 08 ، جوان 2012 .

-وكان ظهور هذين التنظيمين إال لكسب ثقة العمال الجزائريين في قالب جديد، لكن المضمون ظل كما كان في السابق، أي التركيز على تحسين الوضع االجتماعي ، وهو مطلب تجاوزته أألحداث بعد اندالع حرب التحرير. ولهذا كان االتحاد العام للعمال الجزائريين أكثر تأثيرا في العمال، حيث تمكن من جذب القسم أألكبر منهم. فبعد شهر من إنشائه ضم 110 آالف منخرط موزعين على 72 فرعا نقابيا. وكان دوره السياسي واضحا ، حيث نظم سلسلة من اإلضرابات استجابة لنداء جبهة التحرير. و أبرز هذه اإلضرابات، ذلك الذي نظم في 10جانفي1957 عندما كانت القضية الجزائرية تناقش في أألمم المتحدة.وقد تعرض زعماؤه للمتابعة و االضطهاد مما اضطرهم إلى العمل في الخفاء والتوجه إلى الخارج.

تأثرت البنية االقتصادية للجزائر تأثرا بالغا عام 1962؛ حيث خرج المستعمر تاركا خلفه "دولة شبح " على حد تعبير "بول بالطا من جراء قيام المستوطنين أألوربيين بإخالء المؤسسات و تخريبها وترتب عنها شل تام لالقتصاد ،فعلى غرار المصانع في المدن شهدت المزارع انسحاب أألوربيين ،و هي التي كانت مبنية على تصدير اإلنتاج فانخفض اإلنتاج 10 / 100 سنة 1963 عن سنة 1962 .إلى جانب وجود أزمة اقتصادية حادة نتيجة رحيل اليد العاملة الفنية .

وقف االتحاد العام للعمال الجزائريين على الحياد في صيف 1962 أمام صراع جناح الحكومة مع جناح جبهة التحرير الوطني حول السلطة ،و هذا الموقف اعتبرته السلطة السياسية كوقوف مع الحكومة.مما أدى إلى وقوع صراع بين التنظيمين. وتضاعف هذا الصراع عندما طالبت المركزية النقابية بلعب دور سياسي و المشاركة في وضع الدستور باإلضافة إلى الكشف عن الرغبة باالستقالل عن حزب جبهة التحرير الوطني.وبعد التوصل إلى اتفاق بين الطرفين الحكومة و جبهة التحرير الوطني في 20 ديسمبر1962 ،اعترف الحزب للمركزية النقابية بالحرية في تنظيم نفسها ،على أن تلتزم في المقابل بتأييد السلطة في سياساتها االقتصادية و االجتماعية ولكن الصراع تواصل الن دور المركزية وصالحيتها لم تكن محددة ،ويعود ذلك للموروث االقتصادي االستعماري الذي يجمع بين قطاع تقليدي سابق عن الرأسمالية و لكن الجزائر اختارت نمط معاكس ،حيث فتحت مراسيم 12/18/28/ مارس 1963 الخاصة بتأميم أألمالك الشاغرة الطريق نحو تجربة)االشتراكية (وسميت بالتسيير الذاتي ولكنه لم يؤخذ بالمفهوم الواسع بل جاء ليضع حد و يحول دون االتجاه نحو تقوية البرجوازية الوطنية أو االتجاه نحو رأسمالية الدولة.و قد تم إنشاء هذه الوحدات اإلنتاجية نتيجة ضغط االتحاد العام للعمال

الجزائريين و حزب جبهة التحرير الوطني.

[1]برقون عبد الرحمان ، مورفولوجيا المجتمع المدني في الجزائر ، مجلة علوم االنسان و المجتمع ، العدد 08 ، جوان 2012 .

- وكان حال لمشكلتين: فقرارات مارس1963 استقبلتها المركزية بارتياح ألنها فتحت أمامها المجال للتأثير على القاعدة العمالية و تقوية الروابط معها وكذل لم يكن لها برنامج عمل لتقوم بتنفيذه.إلى جانب أن الحكومة كانت تريد وتبحث عن كسب شعبية العمال لالعتماد عليها في الحفاظ على مركزها أمام الجيش الذي كان القوة الوحيدة في البالد. فعملت الحكومة على تنظيم العمال ضمن مجالس التسيير و أيدتها المركزية النقابية في ذلك ولكنها اصطدمت بمشكل الفعالية الن اإلنتاج استمر في التدهور.

وضعف الفعالية اظهر تذمر في أألوساط العمالية و ظهر انشقاق بين القاعدة العمالية و القيادة النقابية مابين سنة 1963و 1964.وجاء المؤتمر الثاني لالتحاد العام للعمال الجزائريين في مارس 1965 الذي قرر بان دور النقابة هو التسيير المباشر في الحياة االقتصادية و وظيفة االتحاد العام للعمال الجزائريين تبقى العمل على توسيع القطاع االشتراكي و تحقيق االشتراكية عن طريق التسيير الذاتي. و لكن من صيف 1965 و بعد االنقالب على الرئيس بن بله و اعتالء الرئيس هواري بومدين السلطة صدر قرار جعل مدير الوحدات تابع لوزارة الصناعة بينما كان قبل ذلك أي وفق مراسيم مارس1963 تحت السلطة المباشرة لرئيس لجنة التسيير ، وهذا التغيير قلب أألمور رأسا على عقب ألنه اتجه نحو مركزية السلطة و البيروقراطية في التسيير وبموجب هذه القرارات فقد االتحاد العام للعمال الجزائريين صالحية التسيير من الناحية العملية .و منه بدأ دور االتحاد في التقهقر و التراجع.

وكانت سنة 1967 هي سنة الخروج من مرحلة التردد و النقاش الذي استغرق سنوات حول المستقبل االقتصادي حيث شرع من تلك السنة في العمل بالمخططات التنموية و رجح فيها الطموح إلى تصنيع البالد على باقي القطاعات، فظهرت ما يسمى بالشركات الوطنية ،و هنا قوض قطاع التسيير الذاتي ،و بدأ معه جمود النشاط النقابي.و هذا التراجع الذي يحمل عنوان التسيير االشتراكي للمؤسسات و هو يختلف جوهريا عن التسيير الذاتي للمؤسسات.حيث قلص من الصالحيات الواسعة للنقابة ،واكتفى بجعلها مشارك في اتخاذ القرار. و جاء هذا في ميثاق 1976 " أن مساهمة العمال في إطار التسيير االشتراكي بالجزائر، تشكل وسيلة تؤدي في مجال تسيير شؤون مؤسسة معينة وبواسطة مجالسها المنتخبة إلى اشتراك عمال هذه المؤسسة في التسيير مع المسيرين الذين عينتهم الدولة".ويضيف الميثاق ليبين نوع المشاركة " الذي أعطى أهمية كبيرة للتسيير االشتراكي للمؤسسات: "ينبغي أن نفرق

بوضوح بين مساهمة العمال المجسدة عبر التسيير االشتراكي للمؤسسة، في إطار بناء المجتمع االشتراكي لبالدنا

"

- و بمقتضى الميثاق الوطني الصادر في الجريدة الرسمية 1976 يعتبر الحق النقابي حقا مضمونا لجميع العمال و مبرر هذا المقتضى يتمثل في أن وقوف العمال على قدم المساواة مع أرباب العمل يحققه وجود هيكل نظامي عمالي يعبر عنه بالنقابة ، فالنقابة هي المعبر الفعال عن تطلعات العمال المشروعة

و هي في نفس الوقت سالحهم في مواجهة تعسف أرباب العمل ، وجود النقابات هو مظهر من مظاهر الديمقراطية ، كما أن االنخراط في النقابة هو حق من حقوق العمال أكده اإلعالن العالمي لحقوق اإلنسان و أدرجته أغلبية الدول في دساتيرها ، و من بينها الدستور الجزائري لسنة 1986 حيث نصت المادة 60

منه على : " حق االنخراط في النقابة معترف به لجميع العمال و يمارس في إطار القانون ." و هذا ما أكدته المادتان 9 و 10 من القانون 88/28 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي .

وقد أشار النقابيون خالل ندواتهم أو مؤتمراتهم على عدم قدرة العمال على التسيير و ذلك خالل عملية تقييم التسيير االشتراكي للمؤسسات و يعود ذلك ألسباب تعود إلى مستوى التكوين .ونالحظ ذلك في الئحة االقتصاد و التسيير االشتراكي للمؤسسات التي صادق عليها المؤتمر السابع لالتحاد العامل للعمال الجزائريين عام 1986 تشير إلى التشديد على توسيع القاعدة النقابية على وجه الخصوص "االطارات المسيرة و التقنية" و إعطاء ألولوية للتكوين السياسي و النقابي و العلمي على االختيار السليم للرجال لتمثيل أفضل للعمال و التركيز على انتقاء العناصر القادرة و ذات الكفاءة و الواعية و الملتزمة .و السيما المادة 120 من قانون حزب جبهة التحرير الوطني التي تشترط االنخراط في الحزب للوصول إلى القيادة في المنظمات الجماهيرية .باعتبار أن االتحاد العام للعمال الجزائريين منظمة جماهيرية تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني.ومنه بدءت محاولة االستنجاد بفئات غير عمالية و كان هذا هروب لألمام. كما نجد الكثير من الغموض في النصوص التشريعية فمجلس التسيير هو نفسه المجلس النقابي و هذه االزدواجية لم تسمح بأداء نقابي فعال فكان الجاني هو المحامي و هو القاضي و في تشابك الصالحيات ضاعت الحقوق.

إلى أن جاء دستور 1989 الذي اقر التعددية السياسية و التعددية النقابية فقد استقل االتحاد العام للعمال الجزائريين بداية بصدور القوانين لسنة 1990 التي أعادت العمل النقابي إلى دوره ألصلي و أوضحت الدور الحقيقي للنقابة و الحرية النقابية و العمل النقابي. ونستطيع أن نقول أن االتحاد العام للعمال الجزائريين لم يعرف دوره الحقيقي إال منذ التعددية .و بالرغم من ذلك فقد لعب دور كبير في االستقرار و في حماية الجمهورية أثناء العشرية السوداء ،حيث بقي االتحاد يحافظ على احتكاره للعمل و النضال النقابي كما أن السياسي بقي مسيطرا على ألوضاع حيث تم انخراطه في اللجنة الوطنية للدفاع

عن [1]الجمهورية، إضافة إلى مشاركته في ندوات الوفاق الوطني. في المقابل سعى جاهدا لتخفيف آثار االتفاقات مع صندوق النقد الدولي و ما نتج عنها من تسريح للعمال.[2]

[1]. عطية حسين أفندى ، المنظمات غير الحكومية ، مدخل تنموى ، القاهرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2. 2002. حساني خالد ، المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص القانونية و الممارسة العملية ، مجلة القانون ، العدد 03 ، يناير 2013.

وظهور التعددية النقابية في الجزائر تبعا لعدة ظروف و أسباب لم تكن في صالح العمال و النقابيين بصفة خاصة ، مما أدى بالمشرع الجزائري إلى االهتمام و التفكير في هذه الطريقة هدفا منه في تحقيق النجاعة و أألهداف المرجوة من وراء ذلك و المتمثلة في العمل على تكريس حقوق العمال و الحفاظ عليها . حيث أن الجزائر صادقت على اتفاقية دولية حول الحرية النقابية و حماية الحق النقابي في عام 1962 التي نصت على التعددية النقابية و لكنها لم تطبقها نظرا للتوجه السياسي السائد آنذاك و المتمثل في النظام االشتراكي و بعد ذلك جاء القانون 90/14 المؤرخ في 02/06/1990 و الذي ظهر في ظل المرحلة الجديدة التي دخلتها الجزائر و الخاصة باستقاللية المؤسسات ، و الخروج من المركزية إلى الالمركزية في التخطيط و التسيير و اتخاذ القرارات طبقا لدستور 1989. كما شرع هذا القانون تبعا للظروف الداخلية و الواقع السياسي الذي كان سائدا و الذي فرض نفسه و المتمثل في التعددية السياسية و التي أدت بالضرورة إلى التعددية النقابية ، إضافة إلى الظروف الخارجية و التي تبلورت في انهيار المعسكر الشيوعي في أوربا و ظهور الرأسمالية .

و من هنا يمكن القول أن القانون 90/14 فرضته الظروف الداخلية و الخارجية و السياسية التي كانت سائدة في العالم و داخل البالد .حيث يمارس بالنسبة للعمال من جهة و أرباب العمل من جهة أخرى ، فكان من الضروري على الجزائر إيجاد إطار يتكفل بمسايرة الواقع الجزائري الجديد حيث أصبح للتنظيم النقابي في هذه المرحلة دور مطلبي محض كما هو الشأن في البلدان الرأسمالية ، أما الدور ألتسييري فقد أوكل إلى جهة أخرى إلى لجنة المشاركة ، التي تكون موجودة على مستوى كل مؤسسة تضم أألعضاء النقابيين و غير النقابيين أي عمال عاديين ال يكتسبون صفة ممثل نقابي بالمعنى القانوني ، حيث لم يعد التسيير مطلقا كما كان من قبل بل أصبح يمارس في حدود ، و هذا ما نصت عليه المادة 94 من قانون العمل : " للجنة المشاركة الصالحيات التالية :

1- تتلقى المعلومات التي يبلغها إليها المستخدم كل ثالث أشهر على أألقل و الخاصة بـــ: تطوير إنتاج المواد و الخدمات و المبيعات و إنتاجية العمل...

2- تسيير الخدمات االجتماعية للهيئة المستخدمة ، إذا أسند تسيير الخدمات االجتماعية للمستخدم بعد موافقته ، تحدد اتفاقية تبرم بين لجنة المشاركة و المستخدم شروط و كيفيات ممارستها و الرقابة ... "

في مقابل هذا تم بروز نقابات في ميادين أخرى تتعلق بالوظيفة العمومية و هو الحقل الذي لم يستطع االتحاد العام للعمال الجزائريين احتكاره رغم أنه ال يزال يؤثر باعتبار الشريك االجتماعي الوحيد المقابل للدولة و ألرباب العمل و لعل أبرز النقابات بعده هي النقابة المستقلة للوظيفة العمومية)snapap(و المجلس الوطني ألساتذة التعليم الثانوي والتقني cnapest النقابة المستقلة ألساتذة التعليم الثانوي والتقني

snapest االتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين unpef ، النقابة الوطنية لعمال التربية snte ،نقابة موظفي المصالح االقتصادية والنقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين satef و نقابة الشبه طبي و نقابة أساتذة التعليم العالي ..الخ و كلها نقابات قطاعية ويبقى االتحاد العام للعمال الجزائريين هو المركزية النقابية الوحيدة الموجودة في الجزائر.

وما يميز هذه النقابات التي تسمى بالمستقلة هو ابتعادها عن النشاط السياسي و تركيزها على الجانب ألمطلبي و تطوره إلى المطالب النوعية كالحرية النقابية و التمثيل النقابي و إلى المطالب االقتصادية.

وخالصة التعددية النقابية في الجزائر هو انقسام الحركة النقابية إلى تيارين أساسيين تيار يبني نضاله على لغة الحوار و التشاور ممثال في االتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يتخذ من رصيده التاريخي و النضالي قوة لتمثيل العمال و التكلم باسمهم و إلى جانب تواجده بقوة في القطاع إالنتاجي و االقتصادي و القطاع الخاص و كذلك االعتراف التام به من قبل الدولة كونه الشريك االجتماعي الوحيد الممثل للعمال ،و هذا ما أكده وزير العمل و الحماية االجتماعية طيب لوح أثناء انعقاد المؤتمر العاشر لالتحاد شهر مارس 2008 حيث تحدى و على المال أن تقدم النقابات المستقلة دليال واحدا يفند تمثيل االتحاد للعمال أو يثبت تمثيلها هي.

و التيار الثاني الذي يتخذ أسلوب المواجهة و الصراع كنهج في أدائه النقابي ،فهو يتخذ أسلوب االعتصامات و اإلضرابات و مراسلة النقابات الدولية و كذلك منظمة العمل الدولية كأسلوب لتحقيق المطالب العمالية ، أو كالتواجد كهيئة نقابية .[1]

- و من خالل الجدل القائم حول تمثيل النقابات الجزائرية تعاني من الكثير من النقائص سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ،فعلى الصعيد الداخلي فيتمثل في عدم قدرة النقابات على كسب منتسبين و هشاشة االنخراط إلى جانب أن خطابها غير واضح المعالم وليس لها إيديولوجية تساهم في توسيع رقعة االنخراط مما يقلل من فعاليتها ميدانيا و حيث لوحظ إن نوعية المطالب هي الوسيلة الوحيدة الستقطاب االنخرطات الجديدة و الطريقة الوحيدة المستعملة لتجنيد العمال فمثال مطلب زيادة ألجور يكفي وجوده على الئحة المطالب للرفع من نسبة التجنيد في حين غيابه يقلل منها.أما على المستوى

الخارجي فتحالفاتها قليلة وسياسة المواجهة جعلتها تنهج منهج االحزاب السياسية كمعارضة ،إلى جانب أن االستقاللية المادية لهذه النقابات حاجزا لتحقيق ذاتها .والى جانب ظهور صراعات داخلية بها مما خلق صراعات بين االجنحة تصل إلى المحاكم في الفصل في القيادات عند التجديد.

---

[1] نفس المرجع السابق ص89

وإذا أخذنا قطاع التربية كمثال ال على سبيل الحصر فخالل سنتين نالحظ إن عدد النقابات به فاق السبعة ولكن أداءها أثناء التفاوض حول القانون ألساسي غير فعال فخرج القانون أعرج مما تحتم إعادة تعديله و إتمامه ومازال ال يصل إلى طموح عمال القطاع و ما وجد فيه الكثير من الثغرات و الخلل أثناء التطبيق .و بالرغم من أن النقابات المختلفة تبدو كان هناك توافق بينها ولكنها تحالفات وهمية لم تنعكس على طاولة الحوار مما أدى إلى صعوبة التفاوض الجماعي و الثنائي فاألطروحات مختلفة وأوجه النظر متباعدة على المسائل الجوهرية ،و يبقى صراع المد و الجزر بين النقابات و الوصاية و الذي يدفع الثمن هو التلميذ و عمال القطاع نتيجة اإلضرابات المتواصلة والسيما إلى كتابة هذه ألسطر و القطاع يعرف إضرابات مفتوحة وانسداد في باب الحوار ولم نستطع الوقوف على حقائق الصراع.....ومثله قطاع الصحة الذي يعاني عماله من قانون أساسي غير مكتمل و لم يصل إلى مستوى طموح عمال القطاع.

أخيرا ما يمكن قوله إن الحركة النقابية في الجزائر لم تجد طريقها إلى يومنا وذلك لتداخل الصالحيات و كذلك للتهم المتبادلة بين النقابات بدل التحالف لتحقيق مطالب العمال .ثم تدخلها في السياسة و في جميع جوانب الحياة حد من فعاليتها باعتبار أن المرونة التي تتميز بها ليست في التسيير و إنما في مواجهة مستجدات ألحداث و الظروف التي تحيط بها .وتبقى النقابات في صراع كبير للتواجد

.[1]وبعضها لم يعد له تواجد وتمثيل يذكر بالمؤسسات و لكنه يضخم تواجده إعالميا وبدعم من تنظيمات أخرى إلى جانب انفتاح بعض النقابات على نموذج جديد لالستقطاب بالتجارة بالتقسيط لمواد نفعية للعمال تشترط بطاقة االنتساب للحصول على البضاعة .ولكن ما يمكن قوله أن التعددية النقابية في الجزائر تخطو خطاها ألولى حتى أن ألداء النقابي في حد ذاته و حتى بالنسبة لالتحاد العام للعمال الجزائريين فهو بدء في نفس فترة إقرار التعددية . وعليه تظل التجربة ضعيفة من خالل ألداء و إن استغلت كأداة لضرب النقابات بعضها ببعض و خالل ذلك تضيع الكثير من الحقوق .وبعض النقابات لم تعرف تجديد قياداتها و بالمقابل تعيب على االتحاد العام للعمال الجزائريين ذلك. و المالحظ أن جل قيادات النقابات هم نقابيون منسلخون عن االتحاد العام للعمال الجزائريين بعضهم لم تسمح لها الفرص للوصول إلى مناصب قيادية . وأخرى لها الشرف أن لها فكر إيديولوجي تريد تجسيده و تعمل على ذلك .

- ويجب أن نشير في عجالة إلى دور المنضمات الدولية في التدريب النقابي لهذه التنظيمات و السيما بتكريس مبدأ الترافع وطرق االحتجاج و طرق الضغط و المواجهة ونالحظ إن معظم النقابات القطاعية تفتقد إلى أسلوب الحوار االجتماعي كاده ووسيلة لتحقيق المطالب العمالية. ولذا العمال الجزائريون معظمهم أصبح غير منتمي إلى نقابة ألنه بدء يفقد االمل في دور النقابات في تحقيق االستقرار

---

[11] http://bem-bac-onefd.blogspot.com/2015/02/10-11.html

االجتماعي داخل المؤسسات وجلب الحقوق .و أنا هنا ال أعيب على النقابات أو انقص من أداءها ولكنني أقول واقعا مؤسفا سيؤدي حتما إلى ضياع الحقوق و جعل الهشاشة تحتل الفضاء الذي انسحبت منه النقابات نتيجة إهمالها لدورها االساسي إلى جانب اعتماد بعضها على التضخيم اإلعالمي و التحالف مع منظمات أجنبية ودولية إلبراز تواجدها وكذلك أن قيادتها أصبحت مستهلكة ولم تغيرها منذ إنشائها ولكن في الميدان تفتقد المصدقية .االداء النقابي اليوم في خطر ونحن على أبواب مراجعة قانون العمل و الدستور و الصراع النقابي قائم داخليا وخارجيا ترى من المستفيد.

المطلب الثاني :اهم مطالب النقابات .

هـذه هــي أهـم مطالــب نقابـــات التربيـــة لبوتفليقــة مباشرة بعد إعالن وزير الداخلية والجماعات المحلية عن النتائج االولية الخاصة باالنتخابات الرئاسية،

التي أسفرت عن فوز ساحق لعبد العزيز بوتفليقة، راحت نقابات التربية تبحث عن مطالب جديدة يتم على أساسها إصالح المنظومة التربوية وإصالح حال االساتذة، خاصة ما يتعلق باألجور خالل الفترة التي سيحكمها بوتفليقة لخمس سنوات كاملة .ومن بين المطالب التي وجهتها النقابات لبوتفليقة الفائز بوالية رئاسية رابعة، تحسين المستوى المعيشي لألستاذ، الرفع من أجور االسالك المشتركة وإعادة النظر في المناهج التربوية.وفي هذا الصدد، قال مسعود بودیبة المكلف باإلعالم على مستوى المجلس الوطني ألساتذة التعليم الثانوي والتقني »كناباست«، إنه من بين أهم الملفات التي يجب أن يتدخل فيها الرئيس، هي إجبار الوزارة على االلتزام بالمحاضر الموقعة بينهم وبين الوزير بابا أحمد، التي تتضمن أختام الدولة الجزائرية الواجب احترامها، وأردف بودیبة قائال: »في الفترة الحالية على الحكومة والوزارة أن تقوم باالهتمام بالقطاع الذي عاش العديد من االزمات، من خالل فتح النقاش حول كبريات القضايا ومعالجتها بكل جدية، على غرار ملف التقاعد والضمان االجتماعي«، وأضاف »أنه من خالل

معالجة هذه الملفات، يمكن للنقابة واألستاذ استرجاع الثقة بينه وبين الوزارة التي تزعزعت من خالل الوعود الكاذبة التي كانت الوزارة تقدمها«.

وفيما يتعلق بمطالبة النقابة بتنحية الوزير السابق عبد اللطيف بابا احمد، قال محدثنا إن إصالح المنظومة التربوية ال يتأتّى بتغيير أألشخاص وإنما بتغيير الذهنيات، مؤكدا أن بقاء عبد اللطيف من

عدمه ال يهم النقابة بقدر اهتمامها بإصالح حال المنظومة التربوية.من جهته، قال مسعود عمراوي المكلف باإلعالم على مستوى االتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين »إينباف«، إن ما تنتظره النقابة من الوالية الجديدة لعبد العزيز بوتفليقة هو قرار سياسي شجاع للقضاء على الرتب آلية للزوال، فضال عن معالجة اختالل القانون ألاساسي الخاص بعمال التربية.أما عبد الكريم بوجناح رئيس النقابة الوطنية لعمال التربية، فيرى أن االهتمام بتحسين المستوى المعيشي لألستاذ يعد من بين أهم ألاولويات التي يجب على الرئيس القيام بها، إضافة إلى الزيادة في أجور ألاسالك المشتركة وتطبيق منحة المديرين لكل ألاطوار. وأضاف بوجناح أن العمل الكبير الذي ينتظر بوتفليقة هو إعادة النظر في المناهج الدراسية ومراجعتها وتخفيفها، إضافة إلى تصحيح ألاخطاء التي تتضمنها العديد من الكتب والمراجع.

أعلن التكتل النقابي لقطاع التربية الوطنية اليوم االحد تمسكه باإلضراب الوطني المزمع تنظيمه يومي 10 و 11 فبراير الفارط)2016(رغم تطمينات وزيرة القطاع بشأن تلبية أغلبية المطالب المرفوعة.

حيث كانت جل المطالب المرفوعة بشان تسوية وضعية الخدمات االجتماعية وتحسين الظروف المهنية والمطلب االبرز هو الزيادة في االجور .

و أوضح التكتل النقابي في بيان أصدره على اثر الندوة الصحفية لوزيرة التربية اليوم أن ممثلي النقابات قرروا "التمسك" باإلضراب الوطني االحتجاجي يومي 10 و11 فبراير 2015 قصد تحقيق المطالب االستعجالية المرفوعة.

و في نفس المقام حمل أعضاء هذا التنظيم النقابي الوزارة "المسؤولية وتبعات كل ما سينجر عن هذه الحركة اإلحتجاجية" مؤكدين بان اجابات وزيرة التربية حول المطالب اإلستعجالية المرفوعة "مبهمة" و لم يتم فيها تحديد رزنامة لإلستجابة لمطالبهم وذلك في ظل "غياب محاضر رسمية بين الطرفين".

كما استنكر التكتل النقابي الذي اجتمع ممثلوه بالعاصمة اليوم ما أسماه "محاوالت الوزارة اليائسة لتغليط الرأي العام" و التي تتضمن بان "المطالب المرفوعة جديدة في حين انها تعلم بانها مكتسبات تم التراجع عنها".

ومن جهة أخرى، ندد التكتل النقابي "بتهجم الوزارة على نقابات التربية ومحاولة تشويهها ووصفها بالجشع والسعي وراء تحقيق مكاسب نقابية بحتة".

وكانت وزيرة التربية نورية بن غبريت قد أكدت في وقت سابق من اليوم بأن مراجعة القانون االساسي الخاص بعمال قطاع التربية ال ينبغي أن يتم تحت الضغط أو بتسرع مشيرة إلى أن استقرار القطاع أولوية كبرى.

وبخصوص المطالب االجتماعية و المهنية للعمال السيما تلك المقدمة من قبل النقابات المستقلة السبع أكدت الوزيرة انه "تمت االستجابة للكثير من المطالب" مسجلة تواصل الحوار مع الشريك اإلجتماعي إليجاد حلول ملموسة للمطالب العالقة والتي تتطلب مزيدا من الوقت.

كما دعت النقابات التي تتبنى خيار اإلضراب إلى التحلي بموقف "عقالني" الن االمر يتعلق بمستقبل التالميذ.

وكان التكتل النقابي الذي يضم سبعة نقابات قطاعية قد دعا الى تنظيم حركة إحتجاجية يومي 10 و 11 فبراير الجاري من أجل إعادة النظر في القانون الخاص بأسالك التربية الوطنية "تحقيقا للعدالة بين ألسالك واألطوار" في التصنيف والترقية واإلدماج والرتب المستحدثة.

وتضم تنسيقية نقابات قطاع التربية كل من النقابة الوطنية ألساتذة التعليم الثانوي والتقني والمجلس الوطني الموسع ألساتذة التعليم الثانوي والتقني واالتحاد الوطني لموظفي التربية والتكوين واإلتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين والنقابة الوطنية لعمال التربية والتكوين والنقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي اإلدارة العمومية إضافة الى مجلس ثانويات الجزائر.

1

كما أيضا وجه أساتذة التعليم التقني طلبا عاجال لكل النقابات الناشطة في قطاع التربية من أجل تصحيح مطالب أساتذة التعليم التقني وهذا في اللقاءات الثنائية المنتظر عقده بعد منتصف شهر أكتوبر الجاري من قبل المسؤولة االولى على قطاع التربية، نورية بن غبريط، وحذروا من دمجهم وحصرهم في االيلين للزوال.

وتزامنا مع االحتفاليات بالعيد العالمي للمعلم الذي يصادف 5 أكتوبر من كل سنة شدد أساتذة التعليم التقني على النقابات العشرة على أهمية الدفاع االيجابي على مطالبهم، والتي تم تخليصها في 4 انشغاالت أساسية على رأسها عدم دمجهم وحصرهم في آليلين للزوال وإدماجهم في الرتبة القاعدية)أستاذ التعليم الثانوي(بدون شرط أو قيد، عالوة على مطالب ترقيتهم للرتب المستحدثة)أستاذ رئيسي و مكون(باحتساب االقدمية..

كما شدد أساتذة التعليم التقني على تعويضهم الضرر الذي لحق بهم جراء حرمانهم من اإلدماج قبل 90-49 والترقية بعده حتى 08-315، وهذا قبل أن يطالبوا وزيرة التربية التدخل من أجل ترقيتهم للرتب المستحدثة، بعدما أنهوا تكوينهم، هذا وطالبوها باالستعجال من أجل المشاركة في مسابقات التفتيش واإلدارة التي شرعت وزارة التربية في تنظيمها

هذا وذكر أساتذة التعليم التقني بمطالب الترقية وأكدوا أنه "بعد انتهاء عملية التكوين، فإننا ننتظر الترقية للرتب المستحدثة، وهذا بناء على "أن وزيرة التربية شرعت في تسوية خالل السنة الدراسية 2015/2014 حيث التحق جل االساتذة بمراكز التكوين"، وشددوا على حل وضعية أساتذة التعليم التقني الذين عملوا في مرحلة التعليم الثانوي بعد أزيد من 20 سنة ولم يدمجوا في رتبة أستاذ التعليم الثانوي التي يقومون بمهامها إلى يومنا هذا رغم صدور قوانين أساسية عديدة منها 49/90 و315/08.

وأوضح االساتذة أنه بعد أن نجحوا في االمتحان المهني وتسجيلهم على قوائم التأهيل باشروا تلقي تكوينهم النظري الميداني، مبرزا "لقد أنهى جل االساتذة تكوينهم وفق القوانين السارية المفعول قصد إدماجهم في الرتبة القاعدية وترقيتهم للرتب المستحدثة، أستاذ رئيسي وأستاذ مكون وفق التعليمة 004

إال أن اإلجراءات اإلدارية لم تنتهي بعد كما خطط له واتخذت نهاية السنة الدراسية كآخر أجل."

وأمام هذا طالب أساتذة التعليم التقني وزيرة التربية التي بادرت بتسوية هذا الملف مواصلتها اتخاذ كل االجراءات الالزمة لتسويته خاصة وأن معظمهم معنيون بمسابقات التفتيش واإلدارة التي شرعت وزارة التربية في تنظيمها وفئة أخرى معنية بالتقاعد تود أن تتم تسوية ملفها قبل ذلك، مع التدخل لتسريع

عملية التسوية حتى ال يروحوا ضحية تماطل اإلدارة ويحرمون من حقهم في الترقية مرة أخرى مع العلم أن كلهم مؤهلون لتلكم المناصب المقترحة ومنهم من قام بمهامها سنين عديدة.[1]

المطلب الثالث : دور الحركة النقابية في التغيير .

تهدف هذه الدراسة الستعراض بعض المفاهيم والقضايا حول التغيير ، وأثر ذلك على العنصر البشري ، ودور هذا العنصر في إحداث التغيير ، إضافة الستعراض واقع التغيير في وزارة التربية والتعليم، حيث تعد قضية التغيير قضية العالم اليوم، بسبب المتغيرات السريعة اإليقاع ، في عالم تحرك الثوابت ، وتفجر المعرفة، وثورة المعلومات، والبحث الدائب عن التغيير الشامل والمتكامل، الذي يتسع ليشمل كافة مجاالت الحياة بأبعادها المختلفة التربوية االقتصادية واالجتماعية والثقافية وفوق كل هذا اإلنسانية ، فالتغيير يتم باإلنسان ولإلنسان باعتبار أن اإلنسان أداة ووسيلة وغاية وهدف في الوقت ذاته ، وعلى الجميع أن يتغيّر ويغيّر من أساليبه وأفكاره، ابتداء من الدول وأنظمة الحكم إلى المؤسسات وحتى الدوائر االجتماعية الصغيرة كاألسرة، ولعلّ قوله سبحانه:) إن هللا ال يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم(يشير إلى بعض ذلك، فليس الجيل السابق نفس الحالي وال أبناء اليوم نماذج مكرّرة ألبناء ألمس، كما وأن ثقافة الغد ليست تكراراً لثقافة اليوم، فلكلّ جيل أفكاره وطموحاته وهمومه، والتي قد تتفق معها ألجيال ألخرى وقد تختلف. فإذا لم نبدأ بتغيير أوضاعنا وتطويرها بحريّة وعقالنية وتوجيه، فإنهسيُفرض علينا التغيير، وربما في أشكال غير محمودة العواقب،والمؤسسات ومنها منظمات التعلم والهياكل اإلدارية مستهدفة بالتغيير، وعلى رأس التغيير فيها ألداء.

لمغادرة النمط التقليدي غير المنتج نحو أنماط جديدة قادرة على مواجهة التحديات، ومن هنا سيدور موضوع هذا البحث حول إمكانية تطبيق إدارة التغيير في وزارة التربية والتعليم ألردنية، حيث

أجريت دراسات كثيرة حول رفع ألاداء المؤسسي في وزارة التربية والتعليم انطالقا من تطوير رؤية عامة مشتركة للمؤسسة وبناء اتفاق جماعي بخصوص أهداف المؤسسة وأولوياتها ،ولعل جائزة الملك عبد هللا الثاني لتميز ألاداء الحكومي والشفافية مثال على ضرورة االرتقاء باألداء الفردي والمؤسسي

---

[1] 2016/03/01*14.20http://www.elikhbaria.com/ar/news/7595.html

،ليتضمن هذا البعد السلوكيات والممارسات القيادية الهادفة إلي تشجيع التعاون بين العاملين في المؤسسة وجعلهم يعملون معا لصياغة أهداف مشتركة (، وكذلك لبناء ثقافة مشتركة داخل المؤسسة ،حيث تتضمن مجموعة القواعد السلوكية والقيم والمعتقدات والمسلمات التي يشترك بها موظفي المؤسسة كافة ،إضافة إلي االهتمام بتعزيز النمو المهني المستمر للموظفين وتجديد كفايتهم المهنية وتجويدها بما يؤهلهم ألداء أدوارهم المتجددة بكفاءة واقتدار في مجتمع التعلم الدائم والتربية المستدامة وتكنولوجيا االتصاالت المتطورة. [1]

التغيير مسألة في غاية ألهمية تحدث عن طريق ألفراد ولألفراد أنفسهم، فإلنسان هوالوسيلة والغاية والهدف في كل ألوقات واألزمان. ويتطلب التحدي الذي يواجه قائد القرن الحادي والعشرين لعب أدوار عديدة متجددة ومتطورة تنسجم مع المتغيرات وتتواكب مع المستجدات الكثيرة والمتالحقة، في كل ميادين الحياة، فاالستراتيجيات التنظيمية البد أن تتغير لتواكب

النقابات في مختلف مجاالت الحياة دور مهم في الدفاع عن حقوق منتسبيها في حقل اختصاصها، وايضا في اسهامات الهيئات القيادية واعضائها في تطور ورقي المجتمع. وال يقل دورها في لحظات تاريخية عن االحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ال سيما وانها تمثل القطاعات المنتجة والمؤثرة في مناحي الحياة االقتصادية والصناعية والوظيفية. لهذا تحتل مكانا مهما في المجتمع، ال يمكن تجاوزه او تجاهله. لذا ال يمكن النظر للنقابات من زاوية واحدة، بمعنى، إذا اقتصر النظر لها من زاوية الدفاع فقط عن منتسبيها، تكون النظرة قاصرة وخاطئة؛ ألنه بمقدار ما يتوجب على هذه النقابة او تلك، الدفاع عن مصالح العمال او الموظفين في المهنة، التي تمثلها، فانه عليها مهمة اخرى، ال تقل اهمية، ال بل تزيد اهمية عن االولى، لجهة تحمل مسؤولياتها في النهوض بالمجتمع من خالل تطوير الحقل، الذي تمثله، ومن خالل مشاركة ممثليها في المؤسسات التشريعية والمنابر ذات الصلة بمصالح الشعب. بالتوقف امام النقابات العديدة في المؤسسة التعليمية، يلحظ المراقب، ان هذه النقابات منذ بداية العام الدراسي، وقياداتها "تحج" إلى مقر الوزارة للقاء الوزيرة السيدة نورية بن غبريط ، وجميعهم يطالب بزيادة الرواتب او زيادة الموازنات الجامعية او اعتماد تعيينات جديدة لها او مسائل اخرى ذات صلة بالحسابات الخاصة بالجهة او المؤسسة، التي تمثلها.

واذا كان المرء، ال يقف للحظة ضد حق العمال والموظفين بتحقيق طموحاتهم الفردية والجمعية، وتعزيز الموازنات الخاصة بها في حال توفرت السيولة النقدية في الخزينة العامة، ووفق ما

اقرته الموازنة السنوية. فانه كان يتمنى، ان يكون ممثلو النقابات ، التي زارت الوزارة، حملوا معهم خططاً تطويرية لمنابرهم التعليمية او للوزارة بشكل عام او للمنهاج الدراسي في هذا الحقل او ذاك او في

---

http://www.djazairess.com/search/%

كل الحقول والمواد. لكن لألسف لم يحملوا سوى مطالبهم، التي تخلو من الموضوعية غالبا، خاصة زيادة الموازنات.[1]

اوالً: ضرورة إيالء التعليم والصحة واالمن االهمية القصوى، ورصد كل االمكانيات للنهوض بالمؤسسة التربوية، وتطوير عملية البحث العلمي في كل المنابر العلمية، ال يعني تجاوز القدرة الفعلية للوزارة؛ ثانيا: العديد من الجامعات، اقامتها عائالت الجزائرية ميسورة، لديها االمكانيات والقدرات المالية لسد العجز في موازنات جامعاتها، ال سيما وانها تحصد االموال من الطالب سنويا، ومع ذلك تقوم بطلب مضاعفة االموال لزيادة حصتها من المال العام دون تمييز بين االستحقاق ارتباطا بالنظام وما اقرته الموازنة، وبين طبيعة العالقة مع قيادة الوزارة، وخلفية نشوئها الخاصة؛ ثالثا: لم تفكر اي من النقابات في تحمل مسؤولياتها لتطوير اي قطاع من قطاعات التعليم. ما يكشف عن ثغرة كبيرة في قراءة تلك الهيئات النقابية لمهماتها.

مع ان برامج كل النقابات تتحدث عن البعدين، عن الحقوق والواجبات، عن األخذ والعطاء. كما انها لم تتوقف النقابات وهيئاتها امام المظاهر السلبية، التي تعاني منها العملية التربوية وغيرها من المشاكل الخاصة والعامة، وجميعها يحتاج الى تدخل مباشر من قبل النقابات، وحمل كتف مع الوزارة، لحماية المؤسسة التربوية من القيود الزجرية البائسة، التي تتناقض وحرية االنسان، وتسيء للنظام السياسي الجزائري ، وتضرب اي نهوض حقيقي للعملية التربوية. مع ذلك سيبقى الرهان على دور النقابات، في االرتقاء بدورها، والنهوض بالعملية التربوية كما يجب ويليق بالجزائر وشعبها ومشروعها الوطني

.

دور اإلدارة التّربويّة في إنجاح عمليّات التغيير :

إن القائد هو الشخص الذي يستطيع التأثير في سلوك اآلخرين، واتجاهاتهم، وأفعالهم؛ لتحقيق أهداف المنظمة. أما المدير، فعليه أن يقوم بوظائف التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة. وهكذا، فإن القيادة، بمعنى التّوجيه، هي إحدى الوظائف اإلداريّة للمدير. فالمدير يقوم بدوره القيادي)توجيه األفراد وإرشادهم وحفزهم ونيل تعاونهم؛ للعمل بجد لتحقيق أهداف المنظمة(، باإلضافة إلى دوره في التخطيط، والتنظيم، والرقابة. ولكنه ال يستطيع القيام بكل ذلك، ما لم يملك مقومات القيادة الناجحة. وليس كل مدير، أو أي شخص يحتل مركزاً رئاسيًّا، سيصبح قائداً بالضرورة. فكثير من المديرين، في المستويات اإلداريّة المختلفة، يفتقدون مقومات القيادة. لذا، فإن مركزهم الرسمي ال يجعل منهم قادة، ولكن االثنتين)القيادة

والإدارة(مطلوبتان ألي منظمة. فاالثنتان تتضمّنان أنشطة جميعها ضرورية؛ لتحقيق أهداف المنظمة. وتوافر واحدة منها دون األخرى يؤدي إلى تدني االداء واإلنتاجية والفاعلية. والمنطق يشير إلى أن الوظائف الرئاسية في المستويات اإلداريّة المختلفة، وبخاصة العليا منها، يجب أن تستند إلى أشخاص

تتوافر فيهم، من بين أمور أخرى، صفات القيادة واالستعداد القيادي، [1]والتي يجب تنميتها وتطويرها)حريم، 2004(. وهذا ما ينطبق، بالطبيعة، على القادة التربويّين.

أن القيادة ليست مطلوبة على مستوىًقمة الهرم التنظيمي فحسب، بل هي مطلوبة أيضاً على مستوى المديريات في المناطق التعليمية، وفي كل قسم، أو وحدة إدارية أو مدرسة. والقيادة االداريّة قد ال تكون معنية بصنع القرار، ولكن التحدِّي الحقيقي هو في جعل القرار يعمل. ولهذا،يُنظر إلى دور مديري التربية والتعليم، وبخاصة في فترات التغيير، على أنه دور قيادي يرتكز على الفعل، أو ما يمكن أن يسمى القيادة الديناميكية؛ وهي القيادة االداريّة المرتكزة على الفعل، ومعنيَّة بثالث مهمات رئيسة متداخلة؛ لكي تحدث ألمور، أو تتحقق. إن المهمّة ألولى هي العمل على تنمية ألفراد من خالل برامج تطويرية تركز على مفاهيم التغيير، والتجديد، والمراجعة، والتقويم الذاتي. والمهمة الثانية، هي بناء روح الفريق، وتأسيس مجموعات عمل تتكوَّن من أفراد يتمتعون بمهارات مختلفة، وخبراتمتنوِّ عة، توفر للعمل موارد متكاملة، تساعد في تحقيق ألهداف. أما المهمة الثالثة، فهي إنجاز المهام المطلوبة، وفقاً للخطة، بحيث يتم تنفيذ التجديدات، وتحقيق التغيير.

ويمكن أن يكون التغيير استراتيجية متطورة للتعليم، تهدف إلى تغيير العقائد واالتجاهات والقِيم، وكذلك تغيير الهياكل التنظيمية؛ لتتناسب مع االحتياجات الجديدة؛ ولتستطيع التنافس مع التحديات التي تفرضها التغييرات الهائلة، في البيئة االجتماعية، والثقافية، واالقتصادية لقد سبقت اإلشارة إلى أن مفهوم "التغيير" يتقاطع مع مفاهيم "التجديد" و"اإلنماء" "والتحديث". ومهما تكن الفروق الدالليةً بين هذه المفردات، التي غالبا ما توظف في الخطاب التربوي، فإن المفهوم المركزي لها جميعا هو اإلصالح

التربوي الذي يعتمد على التغيير، ويعني االنتقال بنظام تربوي معين من وضعيّة تقليدية متقادمة، إلى وضعية جديدة، سواء أكان التغيير في الهياكل التنظيميّة، وإعادة بنائها، أم في الممارسات التّربويّة؛ إلغنائها، وتنميتها.[2]

http://www.djazairess.com/search

http://www.elikhbaria.com/ar/news/7595.html[2]

خات

مة

خاتمة :

إن دراسة عالقة السياسة التعليمية بالمجتمع المدني في الجزائر،من خالل دراسة وتحليل بعض مؤشراتها تبين وأنها لم تسهم في الفعالية الالزمة في ترقية الطموحات إلى مستوى التنفيذ، نتيجة عجز النظام التربوي في مسايرة التحوالت الكبرى التي شهدتها البالد فقد الحظنا في ما مضى أن وزارة التربية الوطنية و على رئسها السيدة الوزيرة نورية بن غبريط ال تولي أهمية كبيرة للنقابات العمالية الناشطة في مجال التربية باعتبارها نقابات ذات مصالح ذاتية تهتم بشكل كبير في شؤون العمال ، فيما يخص االجور و السكنات الوظيفية زيادة الى ذالك الترقية في مناصب العمل .

عند دراستنا لموضوع النقابات في قطاع التربية تبين لنا بأن النقابات ال تقوم بأي دور فيما يخص البرامج التربوية و صياغة سياسة تربوية جيدة و النهوض بهذا القطاع نحو االفضل ، تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ، تدعيم مستقبل الدراسة الثانوية وتحسين أداء المدارس من اجل اإلعداد الجيد للتدريب المهني، وبالخصوص التكافؤ في التعليم العام والمهني ، تنوع المسارات التعليمة بدالً من التوحيد الكلي لها ، التركيز على التعليم في مرحلة الطفولة ، ففكرة إعطاء الطفل من قبل االهل لمؤسسة عامة كدور الرعاية النهارية من أجل رعايته كان قبل عشرين عاماً أمراً معيباً أما اليوم، تملك هذه المؤسسات أهدافا ووسائل تعليمية تساعد الطفل على االندماج في المجتمع في مراحل مبكرة من عمره. إذ تسهم في تأهيل االطفال ، و من كل هذا نستنتج أن النقابات ال تقوم بأي دور من االدوار التي ذكرناها .

تعيش الجزائر رهانات داخلية وخارجية صعبة تستدعي التمسك بالوحدة واللحمة الوطنية ،ويبقى هذا الرهان بالدرجة ألولى على عاتق النظام التعليمي الذي من شانه ان يحقق الثباث و ألستمرارية فكلما كانت تنظيمات المجتمع المدني فعالة ساهمت بقسط وفير في التأثير على السياسة التعليمية ، و لكن الحظنا عكس ذالك فالسياسة التعليمية سياسة مغلقة و اكبر دليل على ذالك آخر لقاء بين النقابات العمالية بوزارة التربية كان في 02.02.2015.

ق ائمة المراجع :

1 برقون عبد الرحمان ، مورفولوجيا المجتمع المدني في الجزائر ، مجلة علوم االنسان و المجتمع ، العدد 08 ، جوان 2012 .

2 د. عطية حسين أفندى ، المنظمات غير الحكومية ، مدخل تنموى ، الق اهرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2002.

3د . طارق البشرى, نحو تيار أساسى أللمة, الق اهرة: دار الشروق 2002 حامد عمار، قضايا التعليم واقتصادياتها بين العالمية والمحلية، الدر المصرية ، اللبنانية،2003 .

4 زرهوني الطاهر، التعليم في الجزائر قبل وبعد االستق الل، موفم للنشر ، الجزائر، 1993.

5 محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثق افة السوق، مركز، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

6 بلعيد صالح، في قضايا التربية، الج ا زئر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2009.

7بلعيور الطاهر ، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي ، مجلة العلوم االنسانية ، العدد 10 ن نوفمبر 2006 .

8حساني خالد ، المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص الق انونية و الممارسة العملية ، مجلة الق انون ، العدد 03 ، يناير 2013.

9 د عق لة العنزي حمود , المف اهيم العشر في إدارة العمل النق ابي, الكويت. االتحاد الوطني لطلبة الكويت.222.

10 د.خوجة محمد , سنوات الفوضى و الجنون, االنحدار نحو العنف .الجزائر, د م ن.222.

11 برقون عبد الرحمان , مورفولوجيا المجتمع المدني في الجزائر . مجلة علوم االنسان و المجتمع ع08.جوان 2008.

12 أبو الق اسم سعد اهلل 1988. تاريخ الجزائر الثق افي ,دار الغرب اإلسالمي, الجزء 1830. ط 1. بيروت.

13 عبد الق ادر حلوش.سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر . دار االمة. الجزائر. المق االت المنشورة:

مرقومة منصور ،المجتمع المدني والثق افة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية، مجلة دف اتر السياسة والق انون، جامعة ورق لة: الجزائر ،2010.

ناجي عبد النور ،دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر" دراسة حالة أألحزاب السياسية"، مجلة الفكر،ع3. جامعة بسكرة: الجزائر.

3) بلعور مصطفى، اإلصالحات السياسية في الجزائر) 1988-1990 (، مجلة دف اتر السياسة والق انون ،ع1. جامعة ورق لة: الجزائر ،2009.

مداخالت المؤتمرات والملتقيات:

1(بوعمامة زهير ،محاولة لفهم طبيعة وحدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني وأثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، كراسات الملتقى الوطني األلول"التحول الديمقراطي في الجزائر" 11/10 -12 -2005، جامعة بسكرة: الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، 2006.

المالوي احمد إبراهيم ،دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون إلسالمية والعمل الخيري: األردن ،2008.

مفتاح عبد الجليل ،إلصالحات الدستورية والق انونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي، كراسات الملتقى الوطني األول"التحول الديمقراطي في الجزائر" 11/10 -12 -2005، جامعة بسكرة: الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع ،2006.

4) كربوسة عمراني ،مظاهر التحول الديمقراطي خالل حكم الرئيس بوتف ليقة، كراسات الملتقى الوطني األول"التحول الديمقراطي في الجزائر" -2005 11/10 -12، جامعة بسكرة: الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع ،2006.

5) لعجال اعجال محمد أألمين، معوق ات التحول الديمقراطي في الجزائر، كراسات الملتقى الوطني األول"التحول الديمقراطي في

الجزائر" 11/10 -12 -2005، جامعة بسكرة: الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع ،2006.

6(شرون حسينة، شبل بدر الدين ،التحول الديمقراطي في الجزائر واثره على الحريات العامة، كراسات الملتقى الوطني ألول"التحول الديمقراطي في الجزائر" 11/10 -12 -2005، جامعة بسكرة: الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع ،2006.

د. البحوث والمذكرات الجامعية:

1) بركات كريم ،مساهمة المجتمع المدني في حقوق اإلنسان، مذكرة تخرج، جامعة بومرداس:

الجزائر ،2005.

2(حنيش فيروز، إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر) -1999(1989، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير. جامعة يوسف بن خدة: الجزائر ،2008.

3(خلفة نادية ،مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية"دراسة تحليلية ق انونية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير. جامعة باتنة: الجزائر ،2005.

عودة العربي ،إسهام وسائل اإلعالم في ترقية المجتمع" دراسة تحليلية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير. جامعة يوسف بن خدة: الجزائر ،2006.

الخاليلة هشام سلمان ،اثر اإلصالح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة االردنية الهاشمية 1999 - 2012. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير. جامعة الشرق االوسط: االردن ، 2012.

6(عاشور طارق ،اإلصالح السياسي العربي"تحليل الحالة الجزائرية بعد عام 2011" ورقة بحثية.
جامعة سعيدة: الجزائر.

7(فوكة سوفيان، بوضياف مليكة ،الحكم الراشد واالستقرار السياسي ودوره في التنمية، ورقة بحثية.
جامعة الشلف: الجزائر.

8(كبار عبد هلل ،المجتمع المدني ودوره في التكف ل بذوي االحتياجات الخاصة "دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا بوالية غرداية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير.جامعة الجزائر: الجزائر، 2009.

ه. مراكز البحوث:

1(عبد الق ادر عبد العالي ،اإلصالحات السياسية الجزائرية ونتائجها المحتملة بعد االنتخابات التشريعية في الجزائر"تقييم حالة". المركز العربي لألبحاث ودراسة السياسة ،2012.

و. مق االت الكترونية:

1(شعبان سمير، المجتمع المدني وتأثيره في التعديالت الدستورية "قراءة في ضوء واقع المجتمع المدني في الجزائر، جامعة باتنة: الجزائر. 2013-30:11

www.djelfa.infoIvbIshoulhread

03-.70

2(لمشاقبة امين، اإلصالح السياسي المعنى والمفهوم. 40:10

2011com.addustour.www

.2013- 03-24

3(بني سالمة محمد تركي ،اإلصالح السياسي دراسة نظرية، جامعة اليرموك: االردن.

.2013- 04-07 11:27 oldpublication/ja.eda.jv.www

4(محمد محمود السيد ،مفهوم اإلصالح السياسي، محور "أبحاث ومواضيع سياسة"، الحوار المتمدن ،

. 16:40 03-13 -2013.

.2011 showart/dedat/arg.alhiwar.www،3555ع

5(ماركس مناصرة ،حول اإلصالح الدستوري والسياسي في دول المغرب العربي الكبير"قراءة في تجربة مجهضة"، كنعان النشرة االلكترونية، ع 2005www.kanaan olin.org/articles .703

.2013- 04-09 10:10 .

6(بوحنية قوي ،المجتمع المدني الجزائري الوجه آلخر للممارسة الحزبية، .2011

.2013/04/15 12:45 Blogspot.com/2011/03/blag-post-httml.

7(ليمام محمد حليم ،ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ألسباب و آلثار واإلصالح، جامعة الجزائر. .2013/04/14 12:50 www.arabsfordemocracy.org